



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس LMD

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

بعنوان:

إدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة
والتنمية الريفية الفرع 301 القرارة

تحت إشراف الدكتور:

- بن ساحة علي

من إعداد الطالب:

- لكعص إلهام

- العيدي وفاء

نوقشت علنا بتاريخ : 01 جوان 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
مشرفا ورئيسا	غرداية	أستاذ	بن ساحة علي
مناقشا ومقررا	غرداية	أستاذ	حمزة عمي سعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات ها نحن اليوم نقف على عتبة تخرجنا، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، لأنك وفقتنا لإتمام هذا العمل.

نهدي عملنا المتواضع لـ:

الوالدين الأعزاء الذين حملنا أسماءهم فخرا. إلى من كللهم الله بالهبة والوقار ومن علمونا أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامهم أمهاتنا العظيمات اللاتي طالما تمنين أن تقر أعينهن برؤيتنا في يوم كهذا، وظلت دعواتهن ترافقنا طيلة دربنا.

إلى من وهبنا الخالق نعمة وجودهم، إلى مصدر قوتنا الداعمين والمساندين لنا في كل مرحلة إلى إخواننا وأخواتنا.

إلى أساتذتنا الفضلاء والمشرف على هذا العمل "بن ساحة علي" لدعمه وتوجيهاته السديدة وإلى باقي الأساتذة الأعزاء الذين كانوا سببا في إنارة طريقنا بالعلم والمعرفة.

كما نهدي هذا الإنجاز للصديقة ورفيقة الدرب، فلم تكزني مجرد زميلة في المذكرة بل كنت أقرب من الأخت للقلب، شكرا على كل لحظة دعم وكلمة تشجيع.

وإلى كل من آمن بنا وشجعنا حتى وصلنا إلى هذا اليوم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر لله أولاً وأخيراً.

قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتقدم بجزيل الشكر للدكتور المشرف "بن ساحة علي الذي لم ييخل علينا بوقته وعلمه وتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة الموقرة لتكبدهم عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

كما لا ننسى كافة الأساتذة الكرام الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فلهم منا فائق الشكر والتقدير ولكل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

الفهرس

الصفحة	العنوان
	بسملة
	الإهداء
	شكر وعران
II	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	ملخص الدراسة
VII	قائمة المختصرات
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
02	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسيولة المصرفية
03	المطلب الأول: مفهوم واهمية السيولة المصرفية
06	المطلب الثاني: مصادر السيولة واستخداماتها
10	المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية
10	المطلب الأول: مفهوم واهداف إدارة مخاطر السيولة المصرفية
13	المطلب الثاني: اساليب وادوات إدارة مخاطر السيولة المصرفية
22	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: دراسات عربية
25	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
28	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة 301 القرارة	

32	المبحث الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة
32	المطلب الأول: تعريف البنك
39	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وإدارة مخاطر بنك الفلاحة التنمية الريفية
49	المطلب الثالث: طبيعة النشاط المصرفي داخل البنك
52	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات سيولة وتقييم إدارة المخاطر
53	المطلب الأول: حساب نسب ومؤشرات السيولة
57	المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة وتقييم إدارة المخاطر
62	خلاصة الفصل
	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
40	توزيع العمال داخل وكالة القارة 301	01
54	حساب نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة	02
56	حساب نسبة التوظيف خلال فترة الدراسة	03
58	حساب مؤشر خطر السيولة	04

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكمل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القراة 301	47
02	تطور الرصيد النقدي ونسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة	54
03	تطور نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة	55
04	تطور نسبة التوظيف خلال فترة الدراسة	56
05	تطور مؤشر خطر السيولة خلال فترة الدراسة	58

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة المصرفية داخل البنوك التجارية، باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في ضمان الاستقرار المالي والمحافظة على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب. وقد تم التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسيولة المصرفية، ومصادرها واستخداماتها، إضافة إلى مفهوم إدارة مخاطر السيولة وأهم الأساليب والأدوات والمؤشرات المعتمدة في تقييمها.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم إجراء دراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301، من خلال تحليل بعض مؤشرات السيولة خلال فترة الدراسة، والاعتماد على مجموعة من النسب المالية، مثل نسبة الرصيد النقدي، ونسبة التوظيف، ومؤشر خطر السيولة، بهدف تقييم مدى فعالية سياسات إدارة مخاطر السيولة داخل البنك. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تراجع تدريجي في بعض مؤشرات السيولة مقابل ارتفاع نسبة التوظيف، وهو ما يعكس توسع البنك في النشاط الائتماني وتأثره بالتقلبات الاقتصادية التي عرفت فترة ما بعد جائحة كورونا. كما تبين أن البنك يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التي تساعد على التحكم في مخاطر السيولة والمحافظة على استقراره المالي.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، إدارة مخاطر السيولة، مؤشرات السيولة، البنوك التجارية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

Abstract :

This study aims to highlight the importance of liquidity risk management in commercial banks, as it is considered one of the main factors that contribute to ensuring financial stability and maintaining the bank's ability to meet its financial obligations on time. The theoretical part addressed the various concepts related to banking liquidity, its sources and uses, in addition to the concept of liquidity risk management and the most important methods, tools, and indicators used to assess it.

In the practical part, a case study was conducted at the Agricultural and Rural Development Bank (BADR Bank), El Guerrara Agency 301, through analyzing a set of liquidity indicators during the study period. The study relied on several financial ratios such as the cash balance ratio, employment ratio, and liquidity risk indicator in order to evaluate the effectiveness of liquidity risk management policies within the bank. The results showed a gradual decline in some liquidity indicators compared to an increase in the employment ratio, which reflects the bank's expansion in credit activity and its exposure to the economic fluctuations experienced during the post-COVID-19 period. The study also revealed that the bank adopts several supervisory and regulatory measures that help control liquidity risks and maintain financial stability.

Keywords: Banking Liquidity, Liquidity Risk Management, Liquidity Indicators, Commercial banks, BADR Bank.

قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى
باللغة العربية	
د. ب. ن	بدون بلد نشر
د. س. ن	بدون سنة نشر
ج	جزء
ط	طبعة
ع	عدد
ص	صفحة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعليق
مج	مجلد
تص	تصحيح
باللغة الأجنبية	
<i>éd</i>	(الإصدار) <i>édition / éditeur</i>
<i>p</i>	(الصفحة) <i>page</i>
<i>t</i>	(مجلد) <i>tome</i>
<i>vol</i>	(رقم) <i>numéro</i>
<i>no / n°</i>	(العدد) <i>volume</i>
<i>s.l</i>	(بدون مكان نشر) <i>sans lieu</i>
<i>op. cit</i>	(المرجع المذكور) <i>opere citato</i>

مقدمة

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورات كبيرة نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية التي عرفها العالم، حيث أصبحت البنوك التجارية تعمل في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة والتقلبات المستمرة، الأمر الذي فرض عليها ضرورة التكيف مع مختلف المتغيرات من أجل المحافظة على استقرارها المالي وضمان استمرارية نشاطها. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت البنوك مطالبة بتحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان، باعتبار أن نجاحها لا يرتبط فقط بتحقيق الأرباح، وإنما أيضا بقدرتها على مواجهة مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء ممارسة نشاطها المصرفي.

ويعد موضوع إدارة المخاطر من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والمؤسسات المالية، خاصة بعد الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي أثبتت أن ضعف إدارة المخاطر قد يؤدي إلى تعرض البنوك لصعوبات مالية تهدد استقرارها واستمراريتها. ومن بين أهم هذه المخاطر نجد مخاطر السيولة، التي تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه البنوك التجارية، نظرا لارتباطها المباشر بقدرته البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب، سواء تجاه المودعين أو مختلف المتعاملين معه.

وتتمثل مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة البنك على توفير الأموال اللازمة لتغطية السحوبات والالتزامات المالية عند استحقاقها، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء وتراجع مكانة البنك داخل السوق المصرفية. وفي المقابل، فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة بشكل مبالغ فيه يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال وعدم توظيفها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأرباح، وهو ما يفرض على البنوك ضرورة تحقيق التوازن بين السيولة والربحية من خلال اعتماد سياسات فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

وقد ازدادت أهمية إدارة مخاطر السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية، خاصة بعد جائحة كورونا التي أثرت بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، بما فيها القطاع

المصرفي، حيث شهدت البنوك ارتفاعا في الضغوط المتعلقة بالسيولة نتيجة تزايد طلبات التمويل والسحب النقدي، الأمر الذي جعل إدارة السيولة من أهم الأولويات داخل المؤسسات البنكية.

وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية، من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301، باعتباره من أهم البنوك التجارية العمومية في الجزائر، والذي يلعب دورا مهما في تمويل القطاع الفلاحي ودعم التنمية الاقتصادية. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع إدارة مخاطر السيولة داخل البنك، ومدى فعالية السياسات والإجراءات المعتمدة في التحكم في هذه المخاطر خلال فترة الدراسة.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقا من أهمية السيولة داخل البنوك التجارية، واعتبار أن سوء إدارة السيولة قد يؤدي إلى تعرض البنك لمشكلات مالية تؤثر على استقراره، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما مدى فعالية إدارة مخاطر السيولة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

- ماذا يقصد بالسيولة المصرفية ومخاطر السيولة؟
- ما هي أهم الأساليب والأدوات المعتمدة في إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك التجارية؟
- ما مدى فعالية السياسات المعتمدة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إدارة مخاطر السيولة؟
- هل استطاع البنك المحافظة على مستوى مقبول من السيولة خلال فترة الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تعتبر السيولة المصرفية من أهم العوامل التي تضمن استقرار البنك واستمرارية نشاطه.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة.
- تساهم مؤشرات السيولة في تقييم الوضع المالي للبنك والكشف عن مستوى تعرضه للمخاطر.
- أثرت التقلبات الاقتصادية وجائحة كورونا على مستوى السيولة داخل البنك خلال فترة الدراسة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، من أهمها:

- أهمية موضوع السيولة بالنسبة للنشاط المصرفي.
- الرغبة في التعرف على كيفية إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك التجارية.
- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس.
- محاولة إبراز واقع تطبيق إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك الجزائرية.
- أهمية القطاع البنكي في دعم التنمية الاقتصادية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- التعرف على مفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة.
- إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك التجارية.
- التعرف على أهم المؤشرات والأساليب المستخدمة في تقييم السيولة.
- تحليل واقع إدارة مخاطر السيولة داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301.
- تقييم مدى فعالية السياسات المعتمدة في التحكم في مخاطر السيولة داخل البنك.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا مهما يرتبط باستقرار البنوك التجارية واستمرارية نشاطها، كما تساهم في إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة ودورها في المحافظة على التوازن المالي داخل البنك، بالإضافة إلى محاولة التعرف على واقع تطبيق سياسات إدارة السيولة داخل البنوك الجزائرية.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301.

✓ **الحدود الزمنية:** شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2025.

7- منهج الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسيولة المصرفية وإدارة مخاطرها، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل مؤشرات السيولة الخاصة بالبنك محل الدراسة وتفسير النتائج المتوصل إليها.

8- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، خاصة فيما يتعلق بالحصول على البيانات المالية الدقيقة الخاصة بالبنك، نظرا لارتباطها بالسرية المهنية والسرية البنكية، وهو ما انعكس على حجم المعطيات المتوفرة الخاصة

ببعض مؤشرات السيولة. كما شكلت محدودية المراجع التطبيقية الحديثة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائية من بين الصعوبات التي واجهت الدراسة.

9- هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وذلك كما يلي:

❖ **الفصل الأول:** الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة المصرفية، وتم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسيولة المصرفية، ومصادرها واستخداماتها، إضافة إلى إدارة مخاطر السيولة وأهم أدواتها ومؤشراتها.

❖ **الفصل الثاني:** الدراسة التطبيقية لإدارة مخاطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القارة 301، وتم من خلاله تقديم البنك محل الدراسة، وتحليل مؤشرات السيولة، وتقييم مدى فعالية سياسات إدارة مخاطر السيولة داخل البنك.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المراجع العلمية والمذكرات الجامعية والوثائق المتعلقة بالبنك محل الدراسة، إضافة إلى بعض البيانات المتوفرة الخاصة بمؤشرات السيولة خلال فترة الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تبرز السيولة المصرفية كعنصر حاسم في ضمان استقرار البنوك واستمرارية نشاطها، إذ تعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب دون التعرض لخسائر جوهرية. غير أن إدارة هذه السيولة لا تقتصر على مجرد توفير الأموال، بل تتطلب تحقيق توازن دقيق بين الاحتفاظ بمستوى كاف من السيولة لضمان الأمان، وبين توظيف هذه الأموال لتحقيق الربحية¹.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية إدارة مخاطر السيولة المصرفية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتقلبات المالية التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يعرض البنوك لاحتمال العجز عن الوفاء بالتزاماتها أو تحمل تكاليف مرتفعة للحصول على السيولة.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل حول السيولة المصرفية ومخاطرها، حيث سيتم في المبحث الأول التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسيولة المصرفية من خلال تعريفها وبيان أهميتها وتحليل مصادرها واستخداماتها، في حين سيتم في المبحث الثاني دراسة إدارة مخاطر السيولة المصرفية، من خلال توضيح مفهومها وأهدافها، ثم عرض أهم الأساليب والأدوات المعتمدة في إدارتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية من المفاهيم الأساسية التي لا يمكن فهم النشاط البنكي بدونها، إذ تمثل نقطة الانطلاق لتحليل مختلف العمليات المالية التي تقوم بها البنوك. فهي تعكس قدرة المصرف على التوفيق بين التزاماته قصيرة الأجل واستخداماته المختلفة، في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار وتغير سلوك المتعاملين².

¹ نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ع 36، 2013، ص 306.

² خالد الأمين عبدالله، إدارة البنوك في النظري والتطبيق، المنصورة، مكتبة الحياء، 1983، ص 100.

ويكتسي هذا المفهوم طابعا مركبا، حيث لا يقتصر على الجانب النقدي فقط، بل يمتد ليشمل مختلف الاصول القابلة للتحويل الى نقد، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بهيكل الميزانية البنكية وبسياسات الادارة المالية المتبعة داخل المصرف.

ومن اجل الاحاطة بهذا المفهوم، سيتم في هذا المبحث التطرق الى تعريف السيولة المصرفية وبيان اهميتها، ثم تحليل مصادرها واستخداماتها، باعتبارها تمثل الاساس الذي تقوم عليه عملية ادارة السيولة داخل البنوك.

المطلب الاول: مفهوم واهمية السيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية من المفاهيم المحورية في النشاط البنكي، اذ ترتبط بشكل مباشر بقدرة المصرف على الاستمرار في اداء وظائفه الاساسية في ظل ظروف اقتصادية متغيرة تتسم بعدم اليقين. فالبنك، بحكم طبيعته، يتعامل مع تدفقات مالية غير مستقرة، حيث يقابل بين موارد قصيرة الاجل مثل الودائع، واستخدامات غالبا ما تكون متوسطة او طويلة الاجل مثل القروض والاستثمارات، وهو ما يفرض عليه ضرورة الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة يمكنه من مواجهة التزاماته في أي وقت¹.

1- مفهوم السيولة المصرفية:

يكتسب مفهوم السيولة المصرفية ابعاده من خلال الجمع بين البعدين النقدي والوظيفي. فمن الناحية العامة، تشير السيولة الى النقدية، اما من الناحية الفنية فتعبر عن قابلية الاصل للتحويل الى نقد بسرعة ودون خسائر معتبرة. غير ان هذا التعريف يبقى محدودا إذا لم يتم ربطه بطبيعة النشاط المصرفي، الذي يقوم اساسا على إدارة الالتزامات والاصول في آن واحد².

¹ المرجع السابق.

² بن مبروك نور، حمري أماني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023/2022، ص 16.

وعليه، يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها قدرة البنك على توفير الاموال اللازمة لمواجهة التزاماته عند استحقاقها، سواء كانت هذه الالتزامات ناتجة عن سحب الودائع او تمويل الطلب على القروض او غيرها من العمليات المصرفية. كما انها تعكس مدى قدرة المصرف على تحويل اصوله المختلفة الى نقد بشكل سريع وبتكلفة منخفضة، مع الحفاظ على استقرار نشاطه وعدم تعرضه لخسائر تؤثر على وضعه المالي¹.

ويظهر من خلال هذا الطرح ان السيولة ليست مفهوما مطلقا، بل هي مفهوم نسبي يتحدد في ضوء العلاقة بين هيكل الاصول وهيكل الخصوم داخل البنك، اذ لا يمكن الحكم على مستوى السيولة الا من خلال مقارنة الموارد المتاحة مع الالتزامات المستحقة، وهو ما يجعل ادارة السيولة عملية معقدة تتطلب تقديرا مستمرا للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

كما ان السيولة المصرفية لا تقتصر على النقد الموجود فعليا داخل البنك، بل تشمل ايضا الاصول التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقد، مثل الاوراق المالية القابلة للتداول والارصدة لدى البنوك الاخرى، وهو ما يعكس الطابع الديناميكي لمفهوم السيولة².

ومن زاوية تحليلية، تمثل السيولة نقطة توازن دقيقة بين الامان والربحية، حيث يؤدي الاحتفاظ بسيولة مرتفعة الى تعزيز القدرة على مواجهة الالتزامات، لكنه في المقابل يقلل من فرص تحقيق عوائد اعلى، بينما يؤدي التوسع في الاستثمار الى رفع الربحية مقابل زيادة درجة المخاطرة.

2- أهمية السيولة المصرفية:

¹ ابتسام رايس، إدارة السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص 22.

² حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة، الأولى، 2011، ص 45.

تتجلى أهمية السيولة المصرفية في عدة جوانب أساسية يمكن عرضها كما يلي¹:

أولاً: الوفاء بالالتزامات في مواعييدها

تسمح السيولة للبنك بمواجهة طلبات سحب الودائع وتسديد مختلف الالتزامات المالية دون تأخير، وهو ما يضمن استمرارية نشاطه ويجنبه الوقوع في حالات العجز المالي.

ثانياً: تعزيز الثقة لدى المتعاملين

ارتفاع مستوى السيولة يعكس قدرة البنك على تلبية احتياجات عملائه، مما يعزز ثقة المودعين والمقترضين فيه، ويساهم في استقرار علاقاته مع مختلف الأطراف المتعاملة.

ثالثاً: تجنب الازمات المالية

نقص السيولة قد يؤدي الى خسائر مالية كبيرة، وقد يصل في بعض الحالات الى انهيار البنك، خاصة عند حدوث سحبوبات مفاجئة وغير متوقعة من طرف المودعين².

رابعاً: تحقيق التوازن بين السيولة والربحية

تسعى البنوك الى تحقيق مستوى أمثل من السيولة يضمن الامان دون التضحية بالربحية، اذ ان الافراط في السيولة يؤدي الى تجميد الاموال، في حين ان نقصها يزيد من درجة المخاطرة.

¹ ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية-جتمعة البحث- المجلد 37، ع 9، 2015، ص 126.

² سعيدة قردوح، سمية بومزايد، إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية - دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية ABC بنك الأردن خلال الفترة 2010-2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2020، ص 15.

خامسا: تقليل الحاجة الى التمويل الخارجي

توفر السيولة الكافية يقلل من لجوء البنك الى الاقتراض من البنك المركزي او من مؤسسات مالية اخرى، مما يساعد على تخفيض تكاليف التمويل وتحسين الاداء المالي¹.

سادسا: مؤشر على سلامة الوضع المالي

تعد السيولة من المؤشرات الاساسية التي تعتمد عليها الجهات الرقابية والمحللون الماليون في تقييم قدرة البنك على مواجهة المخاطر وضمان استقراره.

المطلب الثاني: مصادر السيولة واستخداماتها

تعتبر السيولة المصرفية نتيجة مباشرة لطبيعة العلاقة بين مصادر الاموال لدى البنك واستخداماتها، حيث يقوم النشاط البنكي اساسا على تجميع الموارد المالية من مختلف الجهات، ثم اعادة توظيفها في شكل قروض واستثمارات بهدف تحقيق العائد. غير ان هذه العملية تفرض على البنك ضرورة تحقيق توازن دقيق بين تدفقات الاموال الداخلة والخارجة، بما يضمن توفر السيولة الكافية في كل الاوقات.

وتنقسم السيولة المصرفية من حيث مصادرها الى جانبين اساسيين، هما مصادر السيولة، واستخداماتها، حيث يعكس الاول كيفية الحصول على الاموال، بينما يعبر الثاني عن كيفية توظيف هذه الاموال داخل البنك.

1- مصادر السيولة المصرفية:

تتنوع مصادر السيولة المصرفية تبعا لطبيعة النشاط البنكي، ويمكن التمييز بين مصادر داخلية واخرى خارجية، كما يمكن تصنيفها حسب جانب الميزانية الى مصادر ناتجة عن الخصوم ومصادر ناتجة عن الاصول.

¹ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 376.

تتمثل المصادر الرئيسية للسيولة فيما يلي¹:

أولاً: الودائع المصرفية

تعد الودائع بمختلف أنواعها المصدر الأساسي للسيولة في البنوك التجارية، وتشمل الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل. وتمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك، حيث يعتمد عليها في تمويل نشاطه الائتماني والاستثماري. كما تتميز هذه الودائع بعدم استقرارها النسبي، مما يفرض على البنك الاحتفاظ بجزء منها في شكل سيولة لمواجهة السحوبات المفاجئة .

ثانياً: رأس المال والاحتياطيات

تمثل الأموال الذاتية للبنك مصدراً مهماً للسيولة، خاصة في مواجهة الظروف غير العادية، حيث توفر هامشاً من الأمان يمكن الاعتماد عليه عند حدوث اختلال في التدفقات النقدية².

ثالثاً: استرداد القروض والفوائد

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة عن سداد القروض من طرف العملاء من المصادر الداخلية المهمة للسيولة، إذ توفر للبنك أموالاً يمكن إعادة توظيفها أو استخدامها لتغطية التزاماته.

رابعاً: بيع الأصول المالية

يمكن للبنك الحصول على السيولة من خلال بيع بعض أصوله القابلة للتداول، مثل السندات والأسهم، خاصة في الأسواق الثانوية، وهو ما يسمح له بتحويل الأصول إلى نقد بسرعة نسبية.

¹ عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، إدارة السيولة المصرفية أثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2005، ص ص 8-9.

² عبد الغفار حنفي، غدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 187.

خامسا: الاقتراض من البنوك الأخرى

تلجأ البنوك الى سوق ما بين البنوك للحصول على سيولة قصيرة الاجل، حيث تقوم بالاقتراض من بنوك اخرى لسد احتياجاتها المؤقتة.

سادسا: الاقتراض من البنك المركزي

يعد البنك المركزي المقرض الاخير، حيث يوفر السيولة للبنوك في حالات الضرورة من خلال عمليات اعادة التمويل او خصم الاوراق التجارية، وذلك لضمان استقرار النظام المصرفي .

وتجدر الاشارة الى ان البنوك قد تحصل على السيولة اما من خلال تصفية بعض اصولها، او من خلال ترتيب التزامات جديدة، وهو ما يعكس الطبيعة الديناميكية لإدارة السيولة¹.

2- استخدامات السيولة المصرفية:

تتمثل استخدامات السيولة في مختلف اوجه توظيف الاموال داخل البنك، حيث يسعى المصرف الى تحقيق اقصى عائد ممكن مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر والسيولة.

ومن اهم استخدامات السيولة المصرفية ما يلي²:

أولاً: الاحتفاظ بالنقدية والاحتياطيات

¹ المرجع السابق، ص ص 9-10.

² محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، ص ص 220-2019.

يحتفظ البنك بجزء من موارده في شكل نقد داخل الخزينة أو كأرصدة لدى البنك المركزي، وذلك لمواجهة الطلبات اليومية للسحب وتحقيق متطلبات الاحتياطي القانوني.

ثانيا: منح القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض النشاط الرئيسي للبنوك، حيث يتم توظيف جزء كبير من السيولة في تمويل الافراد والمؤسسات، بهدف تحقيق عوائد في شكل فوائد¹.

ثالثا: الاستثمار في الاوراق المالية

تقوم البنوك بتوظيف جزء من سيولتها في شراء السندات الحكومية والاوراق المالية المختلفة، وذلك لتحقيق عائد مع درجة مخاطرة اقل نسبيا مقارنة بالقروض².

رابعا: تمويل العمليات المصرفية المختلفة

تشمل استخدامات السيولة تمويل العمليات الجارية للبنك، مثل تمويل التجارة الخارجية، وخدمات الدفع والتحويل، وغيرها من الأنشطة المصرفية.

خامسا: تكوين احتياطات اضافية

تلجأ بعض البنوك الى الاحتفاظ بسيولة اضافية تفوق الحد الادنى المطلوب، وذلك لمواجهة الظروف الطارئة وتعزيز الثقة لدى المتعاملين³.

¹ نعمان محصول، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2007، ص 18.

² محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص 220.

³ عصام احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية: النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2013، ص 59.

ومن خلال ما سبق، يتضح ان ادارة السيولة المصرفية تقوم على التوفيق بين مصادر الاموال واستخداماتها، بما يضمن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وتفاذي التعرض لمخاطر العجز او تجميد الاموال دون استغلال فعال.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية

تواجه البنوك التجارية في نشاطها اليومي مجموعة من المخاطر الناتجة عن عدم التوافق بين مصادر الاموال واستخداماتها، ويعد خطر السيولة من أبرز هذه المخاطر نظرا لتأثيره المباشر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب.

وفي ظل تزايد التقلبات الاقتصادية وتطور العمليات المصرفية، اصبحت ادارة مخاطر السيولة ضرورة ملحة تفرض على البنوك اعتماد سياسات واساليب فعالة تمكنها من التنبؤ باحتياجاتها النقدية والتحكم في تدفقاتها المالية. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق الى مفهوم واهداف ادارة مخاطر السيولة المصرفية، ثم عرض اهم الاساليب والأدوات المعتمدة في ادارتها.

المطلب الاول: مفهوم واهداف إدارة مخاطر السيولة المصرفية

1- مفهوم إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

يقصد بمخاطر السيولة المصرفية تلك الحالة التي يجد فيها البنك نفسه غير قادر على مواجهة التزاماته المالية عند استحقاقها، او غير قادر على الحصول على السيولة اللازمة الا بتكلفة مرتفعة او من خلال بيع اصوله بخسائر. وقد تتخذ هذه المخاطر شكلين رئيسيين، يتمثل الاول في العجز الفوري عن تلبية طلبات السحب، بينما يتمثل الثاني في صعوبة تحويل الاصول الى نقد بسرعة دون التأثير على قيمتها.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تعريف ادارة مخاطر السيولة المصرفية بأنها مجموعة من السياسات والاجراءات والادوات التي تعتمدها البنوك من اجل ضمان توفر السيولة الكافية في مختلف الظروف، مع التحكم في تكلفتها وتقليل

الانعكاسات السلبية المرتبطة بها. وتشمل هذه الإدارة عملية مستمرة تقوم على التخطيط المسبق، والمراقبة الدائمة، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب¹.

ولا تقتصر إدارة مخاطر السيولة على الجانب الكمي المرتبط بحجم السيولة، بل تمتد لتشمل الجانب النوعي المرتبط بمصادر هذه السيولة واستقرارها، وكذلك طبيعة استخداماتها وآجال استحقاقها. كما ترتبط هذه الإدارة ارتباطاً وثيقاً بإدارة الأصول والخصوم داخل البنك، حيث يتم العمل على تحقيق التوازن بينهما من خلال تقليل الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية².

وتعتمد إدارة مخاطر السيولة على تحليل شامل لمختلف العوامل المؤثرة، سواء كانت داخلية مثل هيكل الميزانية وسياسات الائتمان، أو خارجية مثل الظروف الاقتصادية وتقلبات السوق، وهو ما يجعلها عملية معقدة تتطلب درجة عالية من الكفاءة والخبرة.

2- أهداف إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

تسعى إدارة مخاطر السيولة المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن استقرار البنك وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات، ويمكن عرض هذه الأهداف فيما يلي³:

¹ يوسف عبدالله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 1.

² بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 20.

³ سيد الهواري، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة عين شمس، 2001-2002، ص 54.

أولاً: ضمان توفر السيولة في الوقت المناسب

يعد الهدف الاساسي لإدارة السيولة هو التأكد من قدرة البنك على توفير الاموال اللازمة لتغطية التزاماته عند استحقاقها، سواء تعلق الامر بسحب الودائع او تسوية العمليات المالية المختلفة، وذلك دون التعرض لضغوط مالية.

ثانياً: تحقيق التوازن بين السيولة والربحية

تعمل ادارة مخاطر السيولة على ايجاد مستوى أمثل من السيولة يضمن الامان المالي، وفي نفس الوقت يسمح بتوظيف الموارد بشكل فعال لتحقيق عوائد مناسبة، دون الوقوع في افراط يؤدي الى تجميد الاموال او تفريط يعرض البنك لمخاطر العجز¹.

ثالثاً: التحكم في تكاليف التمويل

تهدف البنوك من خلال ادارة السيولة الى تقليل الاعتماد على مصادر التمويل المكلفة، مثل الاقتراض الطارئ، وذلك من خلال التخطيط الجيد للتدفقات النقدية وتنويع مصادر التمويل².

رابعاً: الحد من التعرض للالزامات المالية

تساهم ادارة مخاطر السيولة في الكشف المبكر عن الاختلالات المحتملة في التدفقات النقدية، مما يسمح باتخاذ اجراءات وقائية لتفادي حدوث ازمات قد تؤثر على استقرار البنك.

¹ سعيدة قردوح، مرجع سابق، ص 20.

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 190.

خامسا: تعزيز ثقة المتعاملين والمؤسسات الرقابية

يساهم توفر السيولة الكافية واستقرارها في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين، كما يعكس التزام البنك بالمعايير الرقابية المفروضة من قبل السلطات النقدية.

سادسا: ضمان الاستمرارية والاستقرار المالي

تسعى إدارة مخاطر السيولة الى حماية البنك من التقلبات المفاجئة التي قد تؤثر على نشاطه، من خلال بناء قدرة مستمرة على مواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة.

سابعا: تحسين جودة اتخاذ القرار المالي

توفر إدارة السيولة معلومات دقيقة حول وضع التدفقات النقدية، مما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار.

المطلب الثاني: اساليب وادوات إدارة مخاطر السيولة المصرفية

تقتضي إدارة مخاطر السيولة المصرفية اعتماد مجموعة متكاملة من الاساليب والادوات التي تمكن البنك من التحكم في تدفقاته النقدية، والتقليل من احتمالات التعرض للعجز، وضمان الاستجابة الفعالة لمختلف الظروف الاقتصادية. ولم يعد التعامل مع السيولة يعتمد على الاجراءات التقليدية فقط، بل أصبح يستند الى منهجيات حديثة تجمع بين التحليل الكمي والتقدير النوعي، وتقوم على المتابعة المستمرة والتخطيط الاستباقي.

كما ان تنوع مصادر المخاطر وتعقد البيئة المصرفية دفع البنوك الى تطوير ادوات متعددة تمكنها من قياس السيولة بدقة، ومراقبتها بشكل دوري، والتدخل في الوقت المناسب عند ظهور بوادر اختلال. وعليه، يمكن التمييز بين اساليب إدارة مخاطر السيولة التي تعكس التوجهات العامة والسياسات المعتمدة، وبين الادوات التي تستخدم في القياس والمتابعة واتخاذ القرار.

1- اساليب إدارة مخاطر السيولة المصرفية

تعتمد البنوك على مجموعة من الاساليب التي تهدف الى التحكم في مستويات السيولة وتقليل المخاطر المرتبطة بها، ومن اهم هذه الاساليب ما يلي¹:

أولاً: ادارة الاصول والخصوم

تعد من اهم الاساليب الحديثة في ادارة السيولة، حيث تقوم على التنسيق بين مكونات الميزانية من اصول وخصوم، بهدف تحقيق التوازن بين آجال الاستحقاق. ويسمح هذا الاسلوب بتقليل الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يحد من احتمالات التعرض لعجز مفاجئ في السيولة. كما يساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها بشكل يتلاءم مع التزامات البنك.

ثانياً: اسلوب الاحتفاظ باحتياطيات سيولة كافية

يقوم هذا الاسلوب على الاحتفاظ بنسبة من الاصول في شكل نقد او اصول عالية السيولة، مثل السندات الحكومية، وذلك لمواجهة السحوبات غير المتوقعة والظروف الطارئة. ويعتبر هذا الاسلوب ضروريا لضمان الاستقرار، غير انه يتطلب تحديد مستوى مناسب لتجنب التأثير السلبي على الربحية².

ثالثاً: تنوع مصادر التمويل

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 240-241.

² سمير خطيب، قياس إدارة المخاطر البنكية - منهج علمي وتطبيقي عملي، ط1، المنأة الناشر للمعارف، مصر، 2005، ص ص

تعتمد البنوك الى تنوع مصادر حصولها على السيولة، سواء من خلال تنوع قاعدة الودائع او اللجوء الى اسواق المال او الاقتراض بين البنوك. ويهدف هذا الاسلوب الى تقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يحد من المخاطر المرتبطة بانقطاع التمويل¹.

رابعاً: التخطيط المسبق للتدفقات النقدية

يرتكز هذا الاسلوب على اعداد توقعات دقيقة للتدفقات النقدية المستقبلية، اعتماداً على البيانات التاريخية والتحليل المالي، مما يمكن البنك من التعرف على الفجوات المحتملة واتخاذ الاجراءات اللازمة مسبقاً.

خامساً: وضع خطط الطوارئ

تقوم البنوك بوضع خطط لمواجهة حالات الازمات، تتضمن مجموعة من الاجراءات السريعة للحصول على السيولة، مثل بيع الاصول او اللجوء الى مصادر تمويل بديلة. ويعد هذا الاسلوب من اهم الوسائل التي تمكن البنك من التعامل مع الظروف غير المتوقعة².

سادساً: تحديد حدود لمخاطر السيولة

تعتمد البنوك على وضع حدود معينة لمستويات السيولة والمخاطر المقبولة، مع متابعة مستمرة لهذه الحدود لضمان عدم تجاوزها، وهو ما يساعد على التحكم في التعرض للمخاطر.

سابعاً: المراقبة المستمرة للسيولة

تقوم البنوك بمتابعة وضع السيولة بشكل يومي او دوري، من خلال تحليل المؤشرات المالية والتغيرات في التدفقات النقدية، مما يسمح باتخاذ قرارات سريعة في حال ظهور اي خلل.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص ص 172-173.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 241.

2- أدوات إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

الى جانب الاساليب، تعتمد البنوك على مجموعة من الادوات التي تساعد في قياس ومتابعة مستوى السيولة بشكل دقيق، ومن أهم هذه الأدوات¹:

أولاً: النسب والمؤشرات المالية للسيولة

تستخدم البنوك عدة نسب لقياس قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل، مثل نسبة السيولة العامة ونسبة الرصيد النقدي، حيث تعكس هذه المؤشرات الوضع الفعلي للسيولة داخل البنك.

ثانياً: تحليل الفجوة الزمنية

يعد من الادوات الاساسية، حيث يتم من خلاله مقارنة آجال استحقاق الاصول مع آجال استحقاق الخصوم، مما يساعد على تحديد الفترات التي قد تشهد فائضا او عجزا في السيولة².

ثالثاً: اختبارات الضغط

تستخدم هذه الاداة لمحاكاة ظروف استثنائية، مثل حدوث سحبات كبيرة من الودائع او تراجع مصادر التمويل، وذلك لتقييم قدرة البنك على تحمل هذه الصدمات واتخاذ الاجراءات المناسبة.

رابعاً: مؤشرات الانذار المبكر

¹ نصر رمضان أحلاسة، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 61.

² محروس حسن، إدارة المنشأة المالية: البنوك التجارية، ج1، د.د.ن، د.س.ن، ص ص 81-83.

تعتمد البنوك على مجموعة من المؤشرات التي تساعد على الكشف المبكر عن مشاكل السيولة، مثل التغيرات غير العادية في حجم الودائع أو ارتفاع تكاليف التمويل¹.

خامسا: نظم المعلومات المالية والمصرفية

تلعب هذه النظم دورا محوريا في توفير بيانات دقيقة وفورية حول وضع السيولة، مما يساعد الادارة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.

سادسا: الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية

تلتزم البنوك بتطبيق المعايير التي وضعتها الهيئات الرقابية، مثل متطلبات السيولة، والتي تهدف الى ضمان احتفاظ البنوك بمستويات كافية من السيولة لمواجهة المخاطر.

ومن خلال الجمع بين هذه الاساليب والادوات، تتمكن البنوك من بناء نظام متكامل لإدارة مخاطر السيولة، يتيح لها التكيف مع مختلف الظروف، ويعزز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والاستمرارية في النشاط.

3- مؤشرات تقييم إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

تعتمد البنوك التجارية في تقييم مستوى السيولة لديها، ومن ثم قياس درجة تعرضها لمخاطر السيولة، على مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، خاصة في ظل التغيرات المفاجئة في سلوك المودعين أو ظروف السوق. وتعد هذه المؤشرات أدوات تحليلية أساسية تمكن من الحكم على مدى كفاءة

¹ Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier, Traduction de Marc Rozenbaum, Première Édition, Edition ESKA, Paris, 2003, P171.

إدارة السيولة داخل البنك، حيث أن الإفراط في الاحتفاظ بالسيولة يؤدي إلى انخفاض الربحية، في حين أن نقصها يعرض البنك لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته.

ومن بين أهم هذه المؤشرات ما يلي¹:

أولاً: نسبة السيولة العامة

تعتبر عن قدرة الأصول السائلة وشبه السائلة على تغطية الالتزامات، وتعد من المؤشرات الشاملة التي تعكس الوضع الحقيقي للسيولة داخل البنك.

ثانياً: نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية المتاحة لدى البنك، سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى، على تغطية التزاماته المالية. وتعكس هذه النسبة مدى توفر السيولة الفورية التي يمكن استخدامها مباشرة لمواجهة طلبات السحب. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير².

ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 128.

² رضا صاحب أبو حامد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص 195.

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

تمثل هذه النسبة مقدار الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك لدى البنك المركزي مقارنة بإجمالي الودائع، وهي نسبة إلزامية تفرضها السلطات النقدية. وتكمن أهميتها في تعزيز قدرة البنك على مواجهة الظروف غير العادية، حيث يشكل هذا الاحتياطي خط دفاع أول ضد الأزمات المالية وضمانا لاستقرار النظام المصرفي. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة¹:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما فى حكمها}} \times 100$$

رابعا: نسبة السيولة القانونية

تعبّر هذه النسبة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من خلال الاحتياطيات الأولية والثانوية، وتشمل الأصول النقدية وشبه النقدية. وتعد من المؤشرات المهمة التي تستخدم لتقييم كفاءة السيولة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الأمان المالي للبنك².

ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما فى حكمها}} \times 100$$

خامسا: نسبة التوظيف

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار النشر، عمان، ط3، 2006، ص 98.

² رضا صاحب أبو حامد آل علي، مرجع سابق، ص ص 196-197.

تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك لموارده في منح القروض والتسهيلات الائتمانية مقارنة بحجم الودائع. وتعكس هذه النسبة درجة المخاطرة، حيث أن الارتفاع الكبير فيها يدل على توظيف مفرط للموارد، مما قد يؤدي إلى انخفاض السيولة وزيادة مخاطر عدم القدرة على تلبية طلبات السحب. ويعبر عنها بالمعادلة:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

سادسا: نسبة السيولة العامة

تعد هذه النسبة من أكثر المؤشرات شمولية، حيث تقيس قدرة البنك على تغطية التزاماته من خلال مجموع أصوله السائلة وشبه السائلة، بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد. وتعكس هذه النسبة الوضع العام للسيولة داخل البنك، وكلما كانت مرتفعة دل ذلك على قوة المركز المالي وقدرة البنك على مواجهة الأزمات. وتحتسب نسبة السيولة العامة من خلال المعادلة التالية¹:

النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى

+ مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة

الودائع وما في حكمها + إلتزامات أخرى

نسبة السيولة العامة =

سابعا: نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 297-298.

توضح هذه النسبة مدى اعتماد البنك على القروض في استخدام موارده مقارنة بحجم الودائع، كما تعكس درجة التوازن بين السيولة والتوظيف. فإذا ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير، فإن ذلك قد يشير إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالسيولة، خاصة في حال تعثر استرداد القروض¹. ويعبر عنها ب:

$$\text{نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع} = \frac{\text{القروض السائلة والشبه سائلة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

4- مؤشرات السيولة وفق اتفاقية بازل III:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الإصلاحات التنظيمية ضمن إطار بازل III بهدف تعزيز متانة الجهاز المصرفي وتحسين قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية ومخاطر السيولة. وقد ركزت هذه الإصلاحات على وضع معايير كمية لقياس السيولة من خلال مؤشرين أساسيين هما: نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)².

أولاً: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio - LCR)

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى ضمان امتلاك البنك كمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة تمكنه من مواجهة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة ثلاثين (30) يوماً في ظل ظروف ضغط مالي محتملة.

¹ سوزان سمير ذيب، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 44.

² Basel Committee on Banking Supervision, *Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools*, Bank for International Settlements (BIS), Basel, January 2013, pp. 1-15.

وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية¹:

$$LCR = 100 \times (\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما})$$

حيث تشمل الأصول السائلة عالية الجودة ÷ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما) الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد دون خسائر جوهرية في قيمتها.

وقد حددت لجنة بازل III الحد الأدنى لهذه النسبة بـ 100%، بما يضمن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في الظروف العادية والاستثنائية.

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio – NSFR)

تسعى هذه النسبة إلى تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل من خلال تشجيع البنوك على الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة ومتوافقة مع طبيعة أصولها والتزاماتها.

وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$NSFR = 100 \times (\text{التمويل المستقر المتاح} \div \text{التمويل المستقر المطلوب})$$

ويقصد بالتمويل المستقر المتاح مجموع مصادر التمويل التي يتوقع استمرارها لمدة سنة على الأقل، في حين يمثل التمويل المستقر المطلوب حجم التمويل اللازم لتغطية الأصول والأنشطة المختلفة للبنك.

وقد حددت لجنة بازل III الحد الأدنى لهذه النسبة بـ 100%، بما يضمن توافر مصادر تمويل مستقرة تسمح للبنك بمواصلة نشاطه ومواجهة الصدمات المالية على المدى الطويل.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, *Basel III: The Net Stable Funding Ratio*, Bank for International Settlements (BIS), Basel, October 2014, pp. 1-12.

ومن خلال هذين المؤشرين، سعت اتفاقية بازل III إلى تعزيز قدرة البنوك على إدارة مخاطر السيولة وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، بما يساهم في دعم الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعثر المصرفي خلال الأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة خطوة أساسية في أي بحث علمي، حيث يسمح للباحث بفهم الجهود العلمية التي تناولت الموضوع محل الدراسة، والتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها، وكذلك المناهج والادوات التي تم اعتمادها. كما تساهم هذه الدراسات في تحديد موقع البحث الحالي ضمن الأدبيات العلمية، وتبرز نقاط الاتفاق والاختلاف مع ما تم التوصل إليه سابقاً.

وفي هذا الإطار، سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية، من خلال تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى اجنبية، مع التركيز على أهم أهدافها ومنهجياتها ونتائجها.

المطلب الأول: دراسات عربية

1- أطروحة دكتوراه بعنوان "أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية" للدكتور "بن سعدون سيف الإسلام" (2019):

تمحورت إشكالية الدراسة حول تحليل تطور السيولة النقدية في البنوك التجارية الجزائرية، ومحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية، خاصة في ظل ظاهرة فائض السيولة داخل النظام البنكي، ومدى تأثير ذلك على كفاءة الأداء المالي للبنوك.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، من خلال استخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، وتحليل العلاقة بين مجموعة من مؤشرات السيولة (مثل نسبة الأصول

السائلة) ومؤشرات الربحية (مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول)، وذلك لعينة من 7 بنوك خلال الفترة 2007-2017.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقات مختلفة بين السيولة والربحية، حيث ظهرت علاقة طردية بين بعض مؤشرات السيولة والربحية (مثل العلاقة بين الأصول السائلة وROE)، في حين كانت هناك علاقة عكسية في حالات أخرى (مثل العلاقة بين الأصول السائلة وROA)، مما يدل على أن تأثير السيولة على الربحية ليس ثابتاً، بل يختلف حسب نوع المؤشر المستخدم، وهو ما يعكس تعقيد إدارة السيولة داخل البنوك.

2- مذكرة ماستر بعنوان "أثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك الإسلامية" للطالبتين "شواشي نبيلة وبجياوي غنية" (2021):

تمحورت إشكالية الدراسة حول تحديد طبيعة العلاقة بين سيولة البنوك وكل من العائد والمخاطر، وذلك من خلال التساؤل الرئيسي: ما مدى تأثير سيولة البنوك التجارية على مستوى العائد والمخاطر؟ مع محاولة معرفة ما إذا كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، ومدى التزام البنوك بتطبيق نسب السيولة المحددة من قبل سلطة النقد. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة السيولة وكل من الربحية والمخاطر في البنوك التجارية، وتقييم قدرة إدارات البنوك على التحكم في السيولة وتوظيفها، بالإضافة إلى قياس مدى تطبيق نسب السيولة المصرفية الرسمية، وذلك بالاعتماد على بيانات البنوك الفلسطينية خلال الفترة (2002-2008) باستخدام أساليب إحصائية مثل الانحدار ومعامل الارتباط.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط أو تأثير ذات دلالة إحصائية بين سيولة البنوك وكل من العائد والمخاطر في البنوك محل الدراسة، كما تبين أن البنوك تلتزم بتطبيق نسب السيولة المعتمدة. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاستثمارات البنكية وزيادة الاهتمام بالسيولة النقدية بشكل متوازن لما لها من تأثير على الربحية والاستقرار المالي.

3- أطروحة دكتوراه بعنوان "إدارة السيولة المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل III" للدكتورة "نقيش صبرينة" (2023):

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى التزام البنوك التجارية العاملة في الجزائر بتطبيق معايير لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة، وكيفية اعتماد هذه البنوك على هذه المعايير في تحسين آليات إدارة السيولة وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير لجنة بازل III المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، وتحليل مدى اعتماد البنوك الجزائرية عليها، وذلك من خلال دراسة تطبيقية باستخدام استبيان موجه لعينة من البنوك التجارية، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج SPSS لاختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في الجزائر تلتزم جزئيا بمبادئ إدارة ومراقبة مخاطر السيولة وفق مقررات بازل III، كما تعتمد على نسب رقابية عامة لقياس هذا النوع من المخاطر، وتراقب مستويات السيولة باستخدام أدوات كمية واردة في الاتفاقية. كما أظهرت النتائج أن هذه البنوك تعتمد بشكل كبير على مقررات بازل ضمن استراتيجياتها الداخلية لإدارة مخاطر السيولة، رغم وجود بعض النقائص في التطبيق الكامل لهذه المعايير.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

1- رسالة ماجستير بعنوان " The Impact of Liquidity Risk on the Performance of Algerian Banks " للطالبة "Imene Slimane" (2023):

تمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر مخاطر السيولة على أداء البنوك الجزائرية؟ حيث انطلقت الدراسة من كون مخاطر السيولة تمثل أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وقد تؤثر بشكل مباشر على ربحيتها واستقرارها، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية، وهو ما استدعى البحث في طبيعة العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة وأداء البنوك في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى تحليل ودراسة تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، وذلك من خلال استخدام نموذج بيانات بانل لعينة مكونة من 20 بنكاً. كما سعت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة (مثل الأصول السائلة وفجوة التمويل) ومؤشرات الأداء المالي (خاصة العائد على الأصول)، إضافة إلى اختبار دور بعض المتغيرات الأخرى مثل التنوع والنمو الاقتصادي والمصاريف التشغيلية في تفسير أداء البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة على أداء البنوك الجزائرية، حيث تبين أن مؤشرات مخاطر السيولة لها تأثير إيجابي على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول. كما أظهرت النتائج أن بعض العوامل الأخرى مثل التنوع والنمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على الأداء البنكي، في حين تؤثر المصاريف التشغيلية بشكل سلبي. كما أكدت الدراسة وجود اختلافات بين البنوك العمومية والخاصة فيما يتعلق بعلاقة هذه المتغيرات بالأداء.

2- رسالة ماجستير بعنوان: "ASSESSMENT OF LIQUIDITY RISK MANAGEMENT: - A CASE"

"STUDY IN BANK OF ABYSSINIA" للطالب "Rahel Tibebe" (2017):

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تقييم ممارسات إدارة مخاطر السيولة في بنك Abyssinia، حيث ركزت على مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية في ظل التقلبات في مصادر التمويل، خاصة بعد الأزمات المالية التي أبرزت خطورة ضعف السيولة على استقرار البنوك. كما سعت الدراسة إلى فهم مصادر مخاطر السيولة، ومستوى السيولة، ومدى فعالية الاستراتيجيات المعتمدة لإدارتها داخل البنك.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ممارسات إدارة مخاطر السيولة في بنك Abyssinia خلال الفترة 2013-2016، من خلال: تحديد مصادر مخاطر السيولة، تقييم مستوى السيولة في البنك، تحليل خطط الطوارئ

والاستراتيجيات المعتمدة لإدارة السيولة، ودراسة نقاط القوة والضعف في نظام إدارة مخاطر السيولة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام بيانات أولية (استبيانات ومقابلات) وبيانات ثانوية (تقارير سنوية). توصلت الدراسة إلى أن البنك يواجه مشكلات في السيولة نتيجة عدة عوامل، منها تركيز مصادر التمويل، التقلبات الموسمية في الودائع، السحب المفاجئ للودائع، وضعف التنسيق بين الإدارات. كما أظهرت النتائج أن البنك يمتلك إطاراً جيداً لإدارة مخاطر السيولة (وجود سياسات، لجنة ALCO، أدوات قياس)، لكنه يعاني من ضعف في تحديث الاستراتيجيات بشكل دوري وعدم وضوح فهم جميع المستويات الإدارية للمفاضلة بين المخاطر والربحية. كما تبين وجود خطط طوارئ لمواجهة الأزمات، إلا أن هناك حاجة لتعزيز التنوع في مصادر التمويل وتحسين نظم المعلومات والتنسيق الداخلي.

3- رسالة ماجستير بعنوان " Liquidity Risk Management Practices: A comparative study between "

"Islamic and Conventional Banks in Palestine" للطالب "Raghad Naser Ali Al-Ashqar" (2020):

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول وجود اختلافات في ممارسات إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في فلسطين، خاصة في ظل اختلاف نماذج الأعمال والقيود الشرعية التي تحد من استخدام بعض أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. كما تسعى الدراسة للإجابة عن كيفية قياس وإدارة مخاطر السيولة، وأنواع هذه المخاطر، والعوامل المؤثرة عليها، ومدى تأثير نوع البنك (إسلامي أو تقليدي) على هذه العلاقة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة ممارسات إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين، من خلال: تحديد الفروق في طرق القياس والإدارة، دراسة أنواع مخاطر السيولة، تحليل العوامل المؤثرة فيها (مثل نسبة الودائع إلى الأصول، العائد على حقوق الملكية، حجم البنك، ونسبة كفاية رأس المال)، إضافة إلى اختبار تأثير نوع البنك على هذه العلاقات. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الكمي (نماذج انحدار باستخدام بيانات 2009-2018) والمنهج النوعي (استبيانات ومقابلات مع البنوك).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع إلى الأصول ومخاطر السيولة، وعلاقة سالبة معنوية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة، بينما كان تأثير العائد على حقوق الملكية ضعيفاً. كما أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية تتمتع بمستوى أقل من مخاطر السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، وأن نوع البنك يؤثر بشكل معنوي على العلاقة بين المتغيرات ومخاطر السيولة. كما بينت الدراسة أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات أكبر بسبب محدودية الأدوات المتاحة لإدارة السيولة، وأوصت بضرورة تطوير إطار متكامل لإدارة السيولة، وتعزيز التنوع الاستثماري، وإنشاء وحدات متخصصة لإدارة السيولة داخل البنوك.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتضح أن موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية حظي باهتمام واسع في الأدبيات المالية، سواء في البيئات العربية أو الدولية، حيث ركزت أغلب الدراسات على تحليل محددات مخاطر السيولة وقياس تأثيرها على أداء البنوك واستقرارها المالي. وقد أجمعت معظم الدراسات على أن هناك مجموعة من العوامل الأساسية المؤثرة في مخاطر السيولة، من أبرزها نسبة الودائع إلى الأصول، نسبة كفاية رأس المال، حجم البنك، والربحية، مع اختلاف في درجة تأثير هذه المتغيرات حسب طبيعة العينة المدروسة والبيئة الاقتصادية.

كما أظهرت الدراسات الأجنبية تقدماً واضحاً من حيث استخدام النماذج القياسية المتقدمة والأساليب الكمية الدقيقة، خاصة نماذج الانحدار وتحليل البيانات الطولية، مما ساهم في تقديم نتائج أكثر دقة وعمقا في تفسير سلوك مخاطر السيولة. في المقابل، ركزت العديد من الدراسات العربية على الجوانب التطبيقية والوصفية، مع اعتماد محدود نسبياً على النماذج القياسية المتقدمة، رغم أنها قدمت رؤى مهمة تتعلق بخصوصية الأنظمة المصرفية العربية. ومن جهة أخرى، تناولت بعض الدراسات المقارنة الفروقات بين البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث أكدت أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات أكبر في إدارة السيولة بسبب القيود الشرعية التي تحد من استخدام أدوات تقليدية

قائمة على الفائدة، إلا أنها في بعض الحالات أظهرت قدرة أفضل على التحكم في مستويات المخاطر نتيجة اعتمادها على صيغ تمويل مختلفة. غير أن نتائج هذه الدراسات لم تكن متجانسة، إذ اختلفت باختلاف الدول والبيئات التنظيمية.

ورغم هذا التراكم العلمي، يلاحظ وجود فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت بشكل مباشر المقارنة بين ممارسات إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية ضمن بيئات عربية محددة، إضافة إلى محدودية الدراسات التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي في آن واحد. كما أن بعض الدراسات ركزت على جانب معين من المخاطر دون تقديم إطار متكامل لإدارتها.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل يجمع بين الجانبين الكمي والنوعي، مع التركيز على مقارنة إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة هذه المخاطر وآليات التعامل معها في البيئة المدروسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الإطار النظري للسيولة المصرفية، حيث تم عرض مفهومها وأهميتها باعتبارها عنصراً أساسياً في ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. كما تم تحليل مصادر السيولة المصرفية، سواء الداخلية أو الخارجية، واستخداماتها المختلفة داخل البنك، وهو ما أبرز الطبيعة الديناميكية لإدارة السيولة، وأهمية تحقيق التوازن بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة لضمان الاستقرار المالي للمؤسسة المصرفية.

كما تم تناول إدارة مخاطر السيولة المصرفية من خلال توضيح مفهومها وأهدافها، مع إبراز أهم الأساليب والأدوات المعتمدة في إدارتها، إضافة إلى عرض المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم مستوى السيولة وقياس درجة المخاطر المرتبطة بها. كما تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، والتي أظهرت تبايناً في النتائج حسب طبيعة البيئة المصرفية والمنهجيات المعتمدة، وهو ما يؤكد أهمية هذا الموضوع ويدعم التوجه نحو دراسته بشكل أعمق في الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

المبحث الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة

من أجل الإحاطة بالبنك محل الدراسة، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال نشأته ومراحل تطوره، ثم عرض هيكله التنظيمي وطبيعة إدارة المخاطر داخله، إضافة إلى التعرف على أهم الأنشطة المصرفية التي يقوم بها.

المطلب الأول: تعريف البنك

يعد التعرف على البنك محل الدراسة خطوة أساسية لفهم طبيعة نشاطه ودوره داخل المنظومة المصرفية، حيث يساعد ذلك على تكوين صورة شاملة حول ظروف نشأته، وأهدافه، ومراحل تطوره، إضافة إلى مكانته داخل القطاع البنكي الجزائري.

وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم عرض أهم مراحل تطوره والتغيرات التي عرفها منذ تأسيسه.

1- نشأة البنك وتطوره:

أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 106/82 المؤرخ في 15 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وقد جاء إنشاؤه بهدف المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. ويعد البنك من بين أهم البنوك التجارية في الجزائر، حيث يحتل مكانة معتبرة ضمن النظام المصرفي الوطني، بالنظر إلى حجم نشاطه وانتشاره الواسع عبر مختلف مناطق الوطن.

ويشغل البنك حوالي 7000 عامل بين إطارات وموظفين، كما يتميز بشبكة واسعة من الوكالات والفروع، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانته داخل القطاع البنكي الجزائري. وقد احتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مراتب متقدمة

ضمن تصنيف البنوك التجارية في إفريقيا، كما استطاع تحقيق حضور معتبر على المستوى الوطني والدولي بفضل تنوع خدماته المصرفية وتوسعه المستمر¹.

ويعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه مؤسسة مالية تهدف أساسا إلى جمع الموارد المالية من مختلف المتعاملين الاقتصاديين، ثم إعادة توظيفها في شكل قروض وتمويلات موجهة لمختلف القطاعات، مع تركيز خاص على القطاع الفلاحي والتنمية الريفية. كما يساهم البنك في تمويل المشاريع الاقتصادية ودعم الاستثمار، الأمر الذي يجعله من المؤسسات البنكية ذات الدور التنموي والاقتصادي المهم في الجزائر.

ويتميز البنك باعتماده على مجموعة من الوسائل والتقنيات الحديثة في العمل المصرفي، من بينها:

- استخدام نظام SWIFT منذ سنة 1991.

- الاعتماد على الإعلام الآلي في مختلف العمليات المصرفية الإلكترونية.

- امتلاك شبكة واسعة من الوكالات عبر التراب الوطني.

- المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر من 7000 موظف، من بينهم عدد معتبر من الإطارات والكفاءات، موزعين عبر مختلف الوكالات والفروع الجهوية، وهو ما يعكس أهمية البنك ودوره داخل المنظومة المصرفية الجزائرية.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في بداية تأسيسه، كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتكون من 104 وكالة تم تحويلها من البنك الجزائري، ليتوسع نشاطه تدريجيا ويصبح من أهم البنوك العمومية في الجزائر، حيث يضم حاليا عددا كبيرا من المديريات الجهوية

¹ زرقة أوهار المالية ناجر، واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة مليانة 269، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص: تسويق خدمات، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2017/2018، ص 35.

والوكالات المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن. وقد عرف البنك عدة مراحل من التطور رافقت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري¹.

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل التالية:

أ- المرحلة الممتدة من 1982 إلى 1999:

- من 1982 إلى 1990:

خلال السنوات الأولى من تأسيس البنك، كان الهدف الأساسي يتمثل في فرض وجوده داخل العالم الريفي، وذلك من خلال فتح العديد من الوكالات بالمناطق ذات الطابع الفلاحي، مما سمح له باكتساب خبرة ومكانة مهمة في تمويل القطاع الزراعي. كما توسع نشاط البنك ليشمل تمويل قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاط الفلاحي، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية الفلاحية، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية المعتمدة آنذاك.

- من 1990 إلى 1991:

عرفت هذه المرحلة توسعا في نشاط البنك بعد صدور قانون 10/90، حيث لم يعد نشاطه مقتصرًا على تمويل القطاع الفلاحي فقط، بل امتد إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ومختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما شهدت هذه الفترة بداية إدخال التكنولوجيات الحديثة في العمل المصرفي، خاصة من خلال اعتماد نظام SWIFT في العمليات التجارية الخارجية.

- سنة 1992:

¹ زرقة أوهار المالية ناجر، مرجع سابق، ص 35.

شهد البنك خلال هذه السنة إدخال مجموعة من البرمجيات الحديثة لتسيير مختلف العمليات البنكية، خاصة ما تعلق بتسيير القروض وعمليات الصندوق والودائع، إضافة إلى إدخال الإعلام الآلي في معالجة العمليات التجارية الخارجية، وتحديث طرق تسيير الحسابات على مستوى الوكالات.

كما تم خلال نفس السنة تعميم استعمال الإعلام الآلي على مختلف العمليات البنكية، وهو ما ساهم في تحسين سرعة معالجة البيانات وتطوير الأداء المصرفي داخل البنك.

– سنة 1994:

تميزت هذه المرحلة ببداية تشغيل بطاقات السحب والتسديد الإلكتروني، في إطار تحديث الخدمات البنكية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

– سنة 1996:

قام البنك بإدخال نظام المعالجة الآلية أو ما يعرف بـ "Télétraitement"، والذي سمح بإنجاز العمليات البنكية عن بعد، وتحسين سرعة تبادل المعلومات بين مختلف الوكالات والفروع.

– سنة 1998:

شهدت هذه السنة تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك "CIB"، وهو ما شكل خطوة مهمة في مجال عصنة الخدمات البنكية وتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية.

ب- المرحلة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بتزايد اهتمام الدولة بإعادة بعث البنوك العمومية وتحسين مردوديتها، حيث اتجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو تحديث نشاطه وتطوير خدماته بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق. وقد ركز البنك خلال

هذه الفترة على عصرنة النظام المصرفي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتوسيع مجالات التمويل والاستثمار، خاصة في القطاع الفلاحي¹.

وفي هذا الإطار، قام البنك بإجراء عملية تقييم شاملة لنشاطه، من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف ووضع خطط تطويرية تهدف إلى تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية، وذلك ابتداء من سنة 2000. كما شهدت هذه المرحلة إعادة تصميم الشبكة الداخلية للبنك، مع اعتماد برنامج "SYBU" المتطور ابتداء من سنة 2002، وهو ما ساهم في تحسين معالجة العمليات البنكية وتطوير نظم المعلومات.

كما عمل البنك على تقليص مدة معالجة ملفات القروض والإجراءات المتعلقة بها، بهدف تسريع عملية التمويل وتسهيل حصول الزبائن على القروض، سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو قروض الاستثمار. وتم كذلك إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى المحاسبة المركزية، مع اعتماد النظام المحاسبي الآلي "SCF" الذي ساهم في تحديث أساليب التسيير المالي والمحاسبي داخل البنك.

وخلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2021، واصل البنك عملية التحديث من خلال اعتماد نظام "ORAL" و "FLEXCUBE"، وهو نظام مصرفي متطور يهدف إلى عصرنة مختلف الأنظمة البنكية وتحويل البنك إلى مؤسسة مصرفية رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تسيير عملياتها وخدماتها. كما أعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2017 عن دخوله مجال التمويل الإسلامي، من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ليتم الشروع الفعلي في تسويق هذه المنتجات ابتداء من سنة 2020 عبر مختلف الوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني.

¹ المرجع السابق.

2- مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه وأهدافه:

أولاً: مبادئ البنك

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى ضمان حسن سير العمل المصرفي وتحقيق الثقة بين البنك والعملاء، ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- مبدأ الاستقبال

يولي البنك أهمية كبيرة لحسن استقبال الزبائن، من خلال توفير المعلومات والخدمات المطلوبة بدقة ووضوح، بما يسمح للعميل بالاطلاع على مختلف العمليات والخدمات المصرفية المتاحة، ويساهم في تعزيز جودة التعامل داخل البنك.

- مبدأ القرض والمخاطرة

يقوم النشاط البنكي أساساً على توظيف أموال المودعين في شكل قروض وتمويلات، وهو ما يجعل البنك معرضاً لمختلف المخاطر المرتبطة بعدم استرجاع هذه الأموال. لذلك يحرص البنك على دراسة ملفات القروض بعناية، مع طلب الضمانات اللازمة التي تمكنه من تقليل درجة المخاطرة وحماية أمواله.

- مبدأ السيولة

يعد مبدأ السيولة من أهم المبادئ التي يعتمد عليها البنك، حيث يسعى إلى الاحتفاظ بمستوى مناسب من السيولة النقدية لمواجهة طلبات السحب والالتزامات المالية المختلفة في الوقت المناسب، بما يضمن استمرارية نشاطه وعدم تعرضه للعجز المالي.

– مبدأ الخزينة

يقوم هذا المبدأ على ضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال داخل خزانة البنك لتغطية مختلف العمليات اليومية الخاصة بالزبائن، بينما يتم تحويل الفائض إلى البنك المركزي أو توظيفه في مجالات أخرى.¹

– مبدأ الأمن

يحرص البنك على توفير الحماية والأمن لمختلف العمليات المصرفية والأموال المودعة لديه، من خلال تطبيق إجراءات رقابية وتنظيمية صارمة، وذلك بهدف حماية مصالح العملاء وضمان سلامة المعاملات البنكية.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، خاصة ما تعلق بتمويل القطاع الفلاحي ودعم التنمية الريفية، وذلك من خلال قيامه بعدة مهام أساسية، من بينها:

- ✓ توفير الإمكانات المالية اللازمة لدعم القطاع الفلاحي وتمويل مختلف الأنشطة المرتبطة به، مثل الري والصيد والنشاطات الحرفية .
- ✓ تقديم المساعدات المالية للمؤسسات والمشاريع التي تساهم في تنمية العالم الريفي، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين والتجار وغيرهم من المتعاملين الاقتصاديين .
- ✓ المساهمة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية ودعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني .
- ✓ تقديم مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، مثل فتح الحسابات، منح القروض، خدمات التحويل، ووسائل الدفع الحديثة .
- ✓ المساهمة في تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة من خلال دعم برامج التنمية وتمويل المشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ المساهمة في تحقيق التطور الاقتصادي للوسط الريفي.

- ✓ اعتباره أداة من أدوات التخطيط المالي للمشاريع الفلاحية المسطرة ضمن مختلف المستويات التنموية.
- ✓ منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- ✓ معالجة مختلف العمليات البنكية، مثل القروض وعمليات الصرف والخزينة.
- ✓ التعامل مع مختلف مؤسسات القرض العمومية الأخرى.
- ✓ تمويل العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية، خاصة عمليات الاستيراد والتصدير.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية التي تتماشى مع طبيعة نشاطه ودوره التنموي، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- ✓ الحفاظ على مكانته داخل السوق المصرفية والتكيف مع مختلف التغيرات الاقتصادية.
- ✓ العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتحسين المردودية المالية.
- ✓ تطوير جودة الخدمات المصرفية وتعزيز علاقته مع الزبائن.
- ✓ توسيع شبكة الوكالات عبر مختلف مناطق الوطن لتلبية احتياجات العملاء.
- ✓ مواصلة عملية التحديث والعصرنة من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في النشاط المصرفي.
- ✓ تحسين الهيكل التنظيمي للبنك ورفع كفاءة الأداء الإداري والمالي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وإدارة مخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة:

تعتبر وكالة القرارة 301 من الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تقوم بتقديم مختلف الخدمات المصرفية للزبائن، وتعمل على تلبية احتياجاتهم المالية من خلال توفير خدمات الاستقبال، فتح الحسابات، منح القروض، وتنفيذ مختلف العمليات البنكية اليومية.

أولاً: لمحة عن وكالة فرع القارة 301

تأسست وكالة فرع القارة 301 سنة 1985، وذلك في إطار توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن، حيث أنشئت في البداية كوكالة محلية للاستغلال بمدينة القارة، ثم أصبحت تابعة للمديرية الجهوية للأغواط - غرداية، التي تشرف على مختلف الوكالات التابعة لها عبر ولايتي الأغواط وغرداية.

وتتمثل أهم المعلومات الخاصة بالوكالة فيما يلي:

• رمز الوكالة: "301".

• مقر الوكالة: مركز البريد الرئيسي، شارع المدارس، القارة 47110.

تسعى وكالة القارة، كغيرها من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلى تطوير خدماتها المصرفية وتوسيع نشاطها، باعتبارها جزءاً من الهيكل التنظيمي للبنك، حيث تضم عدداً من العمال والموظفين موزعين على مختلف المصالح والوظائف داخل الوكالة.

ويبين الجدول التالي توزيع العمال داخل وكالة القارة 301:

جدول رقم (01): توزيع العمال داخل وكالة القارة 301

صنف العمال	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	أعوان الأمن	عمال النظافة	المجموع
عدد العمال	03	03	02	04	01	13

المصدر: مدير الوكالة.

ثانيا: مهام وكالة فرع القارة 301

تقوم وكالة القارة 301 بمجموعة من المهام والخدمات المصرفية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الزبائن وتحسين الأداء البنكي، ومن بين أهم هذه المهام:

- ✓ العمل على تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية للزبائن.
- ✓ السهر على التطبيق الجيد لاستراتيجية البنك وتنفيذ تعليماته.
- ✓ تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف العملاء والمتعاملين.
- ✓ دراسة ملفات القروض ومتابعة كيفية استعمالها من طرف المستفيدين.
- ✓ استغلال التقارير والمعلومات الواردة من المديرية الفرعية والاستفادة منها في تحسين الأداء.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبائن والعمل على توفير أفضل الخدمات لهم.
- ✓ إعداد وإرسال جداول الأعمال والتقارير السنوية إلى المديرية الفرعية.
- ✓ تقديم الاقتراحات والحلول التي من شأنها تحسين مردودية البنك ورفع كفاءته.

ثالثا: أهداف وكالة فرع القارة 301

تسعى وكالة القارة 301 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى مع أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على المركز المالي للبنك والعمل على توسيع نشاطه.
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية والأرباح.
- ✓ ضمان التسيير الجيد للخزينة بالعملتين الوطنية والأجنبية.
- ✓ الحد من التعارض في القرارات داخل البنك وتعزيز التفاهم بين البنك والعملاء.
- ✓ ترسيخ الدور الاجتماعي للبنك من خلال تمويل مختلف المجالات الاقتصادية الممكنة.

✓ ضمان عائد مناسب للبنك من خلال تقليل الخسائر وزيادة الأرباح.

رابعاً: مصالح وكالة فرع القرارة 301

تتوفر وكالة فرع القرارة 301 على مجموعة من المصالح والإدارات التي تساعد على أداء مختلف مهامها المصرفية، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية أو الوسائل المادية والتنظيمية، وذلك بهدف ضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات البنكية للزبائن في أفضل الظروف. كما يشرف على تسيير الوكالة مدير يساعده عدد من الموظفين والمصالح الإدارية المختلفة.

– مدير الوكالة:

يعتبر مدير الوكالة المسؤول الأول عن تسيير النشاط اليومي للوكالة، حيث يشرف مباشرة على مختلف العمليات والمصالح، ويعد أعلى سلطة إدارية داخل الوكالة. كما يتولى تنفيذ التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المديرية المركزية، ويسهر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك، إضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير العمل داخل الوكالة.

– الأمانة العامة للوكالة:

تتولى الأمانة العامة مجموعة من المهام الإدارية والتنظيمية التي تساعد مدير الوكالة في أداء مهامه، ومن أهم وظائفها:

- ✓ تسجيل البريد الصادر والوارد الخاص بالوكالة.
- ✓ تحرير المراسلات والتقارير والوثائق الإدارية المختلفة.
- ✓ حفظ وأرشفة الوثائق والمراسلات الرسمية.
- ✓ استقبال الزبائن وتنظيم المواعيد ومساعدة مدير الوكالة في مختلف الأعمال الإدارية.

– مصلحة قطب التحويلات:

تختص هذه المصلحة بتنفيذ العمليات المتعلقة بتحويل الأموال وتحريك السيولة، حيث تسمح للزبائن بإجراء مختلف المعاملات البنكية، مثل السحب والتحويل والإيداع. ويشترط للاستفادة من هذه الخدمات امتلاك الزبون لحساب بنكي داخل البنك.

وتتضمن هذه المصلحة عدة أقسام، من أهمها:

أ- الصندوق الرئيسي:

يشرف عليه أمين الصندوق، ويتولى مهمة تمويل الصناديق الفرعية بالأموال اللازمة، إضافة إلى استقبال الإيداعات، وصرف الشيكات، وتنفيذ عمليات السحب والدفع المختلفة، مع ضمان توفر السيولة النقدية بشكل دائم داخل الوكالة.

ب- شبكات الخدمات السريعة:

يقوم شبكات الخدمات السريعة، أو ما يعرف بـ "البنك الوقتي"، بتنفيذ مختلف العمليات البنكية السريعة المتعلقة بالسحب والدفع وتحويل الأموال، إضافة إلى خدمات الصندوق الآلي، حيث يهدف هذا الشباك إلى تسهيل المعاملات اليومية للزبائن وتقليص مدة الانتظار داخل الوكالة.

ج- مصلحة تقييد الحسابات والإيداعات:

تختص هذه المصلحة بعمليات إيداع الأموال في حسابات الزبائن، سواء تعلق الأمر بالحسابات بالعملة الوطنية أو الأجنبية، كما تتولى تسيير مختلف العمليات المتعلقة بالودائع لأجل، وتسوية المصاريف المرتبطة بالخزينة، إضافة إلى متابعة العمليات المحاسبية الخاصة بالحسابات البنكية.

– الواجهة الأمامية وقطب الزبائن (Front Office):

يشرف على الواجهة الأمامية مسؤول يسمى "Supervisor"، حيث تتولى هذه المصلحة استقبال الزبائن وتوجيههم وتقديم مختلف الخدمات البنكية لهم، كما تضم عدة أقسام متخصصة، تتمثل فيما يلي:

أ- الاستقبال والتوجيه:

يختص هذا القسم باستقبال الزبائن والترحيب بهم، وتوجيههم نحو المصالح المناسبة حسب طبيعة الخدمات المطلوبة، إضافة إلى الإجابة عن استفساراتهم ومساعدتهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات البنكية.

ب- المكلف بالزبائن الخواص:

يتولى هذا القسم متابعة ملفات الزبائن من الأشخاص الطبيعيين، والعمل على تسويق مختلف المنتجات والخدمات المصرفية الموجهة للأفراد، مع الحرص على تحسين العلاقة بين البنك والعملاء.

ج- المكلف بزبائن المؤسسات:

يتولى هذا القسم تسيير ومتابعة حسابات المؤسسات والشركات، والعمل على تقديم الخدمات البنكية والتمويلات المناسبة لها، بالإضافة إلى تسويق المنتجات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية.

وتتوفر هذه المصلحة على مختلف الإمكانيات البشرية والمادية التي تسمح لها بأداء مهامها في أفضل الظروف، بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن.

– الواجهة الخلفية (Back Office):

تضم الواجهة الخلفية مجموعة من المصالح الإدارية والفنية التي تتولى معالجة العمليات البنكية الداخلية ومتابعة الملفات المختلفة، وتشمل عدة مصالح من أهمها:

أ- مصلحة القروض:

تعد من أهم المصالح داخل الوكالة، حيث تتولى دراسة ملفات القروض المقدمة من طرف الأفراد والمؤسسات، والعمل على تحليلها وتقييم مدى قدرتها على تحقيق المردودية وضمان استرجاع الأموال المقترضة. كما تقوم هذه المصلحة بمتابعة القروض بعد منحها، لضمان تسديدها في الآجال المحددة.

ب- مصلحة التجارة الخارجية والتعامل مع الخارج:

تختص هذه المصلحة بتسيير العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هما مكتب الصرف ومكتب التجارة الخارجية.

- **مكتب الصرف:** يتولى مكتب الصرف تنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، إضافة إلى معالجة مختلف العمليات المرتبطة بالصرف الأجنبي وفق التنظيمات المعمول بها.
- **مكتب التجارة الخارجية:** يتولى مكتب التجارة الخارجية معالجة مختلف العمليات المرتبطة بالتبادل التجاري مع الخارج، خاصة عمليات الاستيراد والتصدير، وذلك من خلال متابعة ملفات الزبائن المتعلقة بالتجارة الدولية، وتنفيذ عمليات التحويل الخارجي، وفتح الاعتمادات المستندية، مع الحرص على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال التجارة الخارجية.

ج- مصلحة المحاسبة ووسائل الدفع:

تختص هذه المصلحة بمتابعة العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة، وتسجيل مختلف الحركات المالية اليومية، بالإضافة إلى تسيير وسائل الدفع المختلفة، مثل الشيكات والتحويلات البنكية، مع ضمان مطابقة العمليات المالية للتنظيمات والقواعد المحاسبية المعتمدة.

د- مصلحة المقاصة والتحويلات:

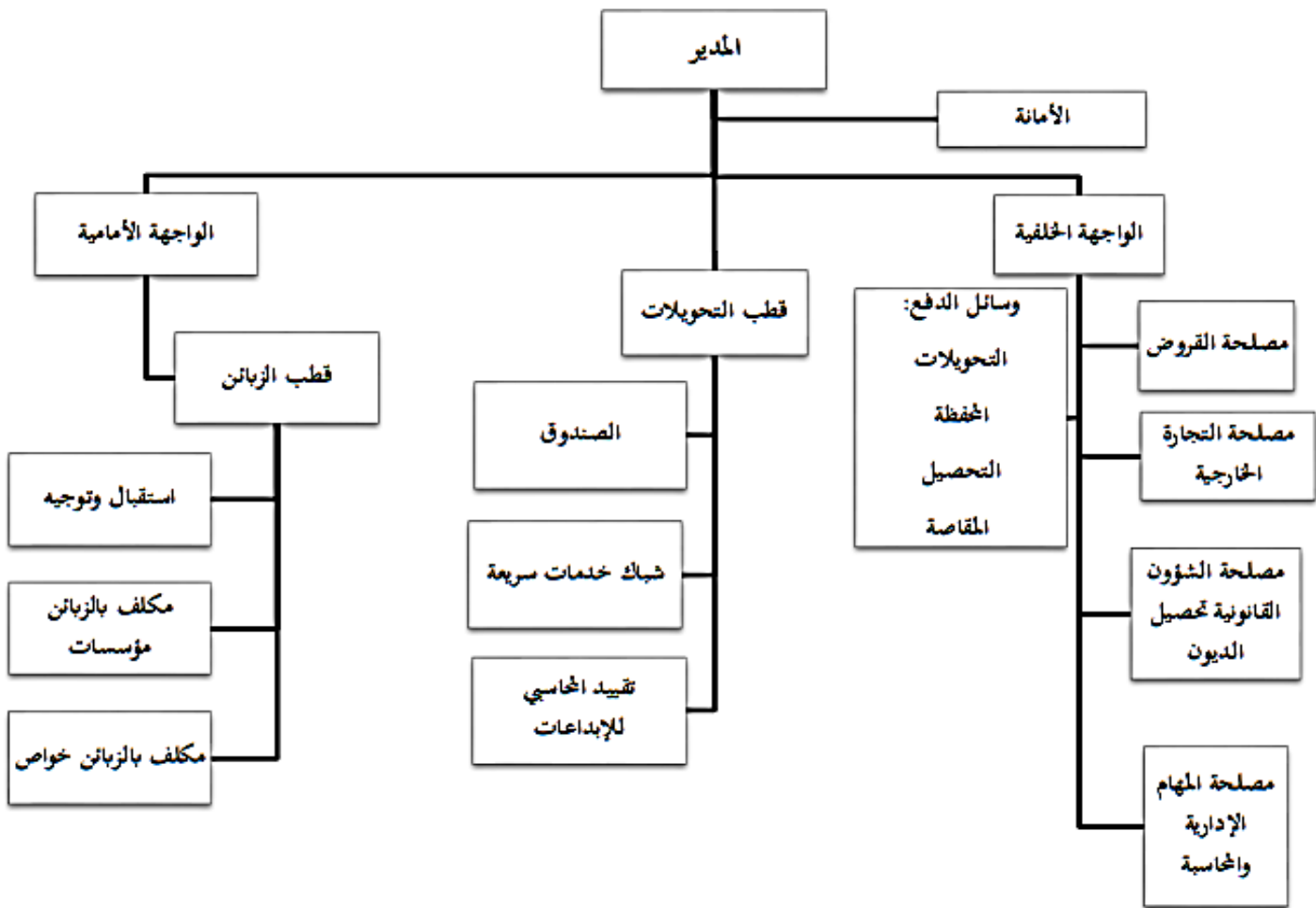
تتولى هذه المصلحة معالجة عمليات المقاصة بين البنوك، ومتابعة التحويلات المالية الداخلية والخارجية، إضافة إلى السهر على تنفيذ العمليات البنكية المرتبطة بحركة الأموال بين الحسابات المختلفة.

هـ- مصلحة الحافظة وتحصيل الشيكات:

تختص هذه المصلحة بحفظ الوثائق والملفات البنكية المهمة، إضافة إلى متابعة عمليات تحصيل الشيكات والتأكد من تنفيذها وفق الإجراءات المعمول بها داخل البنك، مع السهر على ضمان سلامة العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية.

وتلعب الواجهة الخلفية دوراً أساسياً في ضمان حسن سير النشاط المصرفي داخل الوكالة، من خلال التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية، والعمل على معالجة العمليات البنكية بدقة وفعالية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من قبل مدير الوكالة.

2- إدارة مخاطر البنك

تعد إدارة المخاطر من الوظائف الأساسية داخل البنوك التجارية، نظرا لما تواجهه هذه المؤسسات من مخاطر متعددة ناتجة عن طبيعة نشاطها المالي والمصرفي، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. لذلك تسعى البنوك إلى وضع نظام فعال لإدارة المخاطر يهدف إلى حماية أموالها وضمان استقرارها المالي وتحقيق أهدافها في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر.

ويولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهمية كبيرة لإدارة المخاطر، من خلال اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التي تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر المحتملة والحد من آثارها السلبية. كما يعمل البنك على تطبيق تعليمات بنك الجزائر والمعايير الرقابية المعمول بها، خاصة ما يتعلق بمتابعة السيولة، ومراقبة منح القروض، وضمان احترام النسب الاحترازية الخاصة بالنشاط المصرفي.

وتعتمد إدارة المخاطر داخل وكالة القرارة 301 على التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية، حيث تساهم كل مصلحة في مراقبة جانب معين من المخاطر المرتبطة بالنشاط البنكي. فمصلحة القروض تتولى دراسة ملفات التمويل وتحليل قدرة العملاء على السداد، بينما تعمل مصلحة المحاسبة ووسائل الدفع على مراقبة العمليات المالية وضمان سلامتها، في حين تتكفل مصلحة المقاصة والتحويلات بمتابعة حركة الأموال والتحقق من مطابقة العمليات المنجزة للإجراءات المعمول بها.

كما يحرص البنك على مراقبة مستوى السيولة بشكل مستمر، من خلال متابعة التدفقات النقدية اليومية وضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية طلبات الزبائن، إضافة إلى الاحتفاظ بنسبة مناسبة من السيولة لمواجهة الظروف الطارئة. ويقوم البنك كذلك بإعداد تقارير دورية حول مختلف العمليات والمخاطر المحتملة، يتم إرسالها إلى المديرية الجهوية والإدارة المركزية من أجل تقييم الوضع واتخاذ القرارات المناسبة.

ومن بين أهم المخاطر التي يسعى البنك إلى التحكم فيها ما يلي:

1- مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر عن احتمال عدم قدرة العملاء على تسديد القروض والتسهيلات الممنوحة لهم، لذلك يعتمد البنك على دراسة دقيقة لملفات القروض، مع طلب الضمانات اللازمة ومتابعة وضعية العملاء المالية بشكل مستمر.

2- مخاطر السيولة:

تتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لتغطية التزاماته المالية في الوقت المناسب، وهو ما يدفع البنك إلى مراقبة حركة الأموال والاحتفاظ بمستوى مناسب من السيولة النقدية داخل الوكالة.

3- المخاطر التشغيلية

ترتبط هذه المخاطر بالأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية أو ضعف الإجراءات التنظيمية، لذلك يعتمد البنك على استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة، مع تطبيق الرقابة الداخلية ومتابعة مختلف العمليات البنكية بشكل دوري.

4- مخاطر السوق

تتعلق هذه المخاطر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، خاصة بالنسبة للعمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية والتعامل بالعملات الأجنبية.

وفي إطار تحسين نظام إدارة المخاطر، يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير وسائل الرقابة الداخلية وتحديث أنظمتها المعلوماتية، إضافة إلى تكوين الموظفين ورفع كفاءتهم المهنية، بما يسمح بتحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي للبنك.

المطلب الثالث: طبيعة النشاط المصرفي داخل البنك

يمارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متنوعة من الأنشطة المصرفية والمالية التي تهدف إلى تلبية احتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. ويعتمد البنك في نشاطه على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مختلف مجالات التمويل والاستثمار، خاصة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، مع الحرص على تطوير خدماته المصرفية وتحسين جودة الأداء باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

1- الأنشطة المصرفية التقليدية داخل البنك

تتمثل الأنشطة المصرفية التقليدية التي يمارسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مختلف العمليات البنكية الأساسية التي تقدمها الوكالة للزبائن بشكل يومي، والتي تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية وتلبية الاحتياجات البنكية للأفراد والمؤسسات.

ومن أهم هذه الأنشطة:

- جمع الودائع وفتح الحسابات

يعمل البنك على استقطاب مختلف أنواع الودائع، سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع التوفير أو الودائع لأجل، حيث تعد هذه الودائع مصدرا أساسيا للموارد المالية التي يعتمد عليها البنك في تمويل نشاطه. كما يوفر البنك عدة أنواع من الحسابات البنكية التي تتناسب مع احتياجات العملاء، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

- منح القروض والتسهيلات الائتمانية

يعتبر النشاط الائتماني من أهم الأنشطة التي يقوم بها البنك، حيث يمنح مختلف أنواع القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية الموجهة للأفراد والمؤسسات. كما يهتم البنك بشكل خاص بتمويل النشاطات الفلاحية والاستثمارية، من خلال تقديم قروض موجهة لدعم الفلاحين والمشاريع الإنتاجية.

- خدمات التحويل ووسائل الدفع

يوفر البنك خدمات التحويل المالي بين الحسابات البنكية داخل وخارج البنك، إضافة إلى مختلف وسائل الدفع، مثل الشيكات والبطاقات البنكية والتحويلات الإلكترونية، بما يسمح بتسهيل المعاملات المالية وتحسين سرعة تنفيذ العمليات البنكية.

– خدمات التجارة الخارجية

يقوم البنك بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، خاصة عمليات الاستيراد والتصدير، من خلال فتح الاعتمادات المستندية وتنفيذ عمليات الصرف والتحويل الخارجي، مع احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال.

2- الأنشطة المصرفية الحديثة داخل البنك

سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفها القطاع المصرفي، وذلك من خلال تطوير خدماته الإلكترونية واعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة، بهدف تحسين جودة الخدمات وتقليل مدة إنجاز العمليات البنكية.

– الخدمات المصرفية الإلكترونية

عمل البنك على إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تسمح للزبائن بمتابعة حساباتهم البنكية وإجراء مختلف العمليات عن بعد، وذلك من خلال التطبيقات البنكية الحديثة والخدمات الرقمية التي تسهل التعامل مع البنك دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى الوكالة.

– استخدام البطاقات البنكية وأجهزة الصراف الآلي

يوفر البنك بطاقات السحب والدفع الإلكتروني، إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي التي تسمح للعملاء بإجراء عمليات السحب والاستعلام عن الرصيد وتحويل الأموال بطريقة سريعة وآمنة.

- تطوير الأنظمة المعلوماتية البنكية

اعتمد البنك على تحديث أنظمته المعلوماتية من خلال استخدام برامج وتقنيات حديثة في معالجة البيانات البنكية، مثل نظام "ORAL FLEXCUBE" والأنظمة المرتبطة بالخدمات الإلكترونية، وهو ما ساهم في تحسين الأداء وتطوير طرق تسيير العمليات المصرفية.

- تمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن غيره من البنوك التجارية بتركيزه على تمويل القطاع الفلاحي، حيث يقدم قروضا وتمويلات موجهة للفلاحين والمستثمرين في المجال الزراعي، كما يساهم في دعم مشاريع التنمية الريفية والصناعات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه الأنشطة المختلفة، يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحسين مكانته داخل القطاع المصرفي، وتحقيق التوازن بين الربحية والأمان، مع الاستجابة لمتطلبات العملاء ومواكبة التطورات الحديثة في المجال البنكي.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات سيولة وتقييم إدارة المخاطر

تعتبر السيولة من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، حيث تسمح هذه المؤشرات بقياس مدى قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب المفاجئة والالتزامات النقدية المختلفة دون التأثير على نشاطه المصرفي. كما أن إدارة مخاطر السيولة أصبحت من أهم الوظائف الحديثة داخل البنوك، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي يشهدها القطاع المصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز هذه الدراسة التطبيقية كان مرتبطا بمدى توفر المعطيات المالية الخاصة بالبنك، ونظرا لعدم توفر جميع البيانات المحاسبية اللازمة لحساب مختلف نسب السيولة المعتمدة في الدراسات المصرفية، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الأساسية المتوفرة والتي تسمح بتقييم وضعية السيولة داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301 خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: حساب نسب ومؤشرات السيولة

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من النسب المالية التي تساعد في تقييم كفاءة إدارة السيولة، حيث تمكن هذه المؤشرات من معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اعتماداً على الأصول السائلة وشبه السائلة المتوفرة لديه.

ومن خلال المعطيات المتوفرة الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301، يمكن حساب أهم مؤشرات السيولة التالية:

- نسبة الرصيد النقدي.
- نسبة السيولة العامة.
- نسبة التوظيف.
- مؤشر خطر السيولة.

1- حساب نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية المتوفرة لدى البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، كما تعكس الوضعية النقدية الحقيقية للبنك.

ويتم حساب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الرصيد النقدي}}{\text{إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل}} \times 100$$

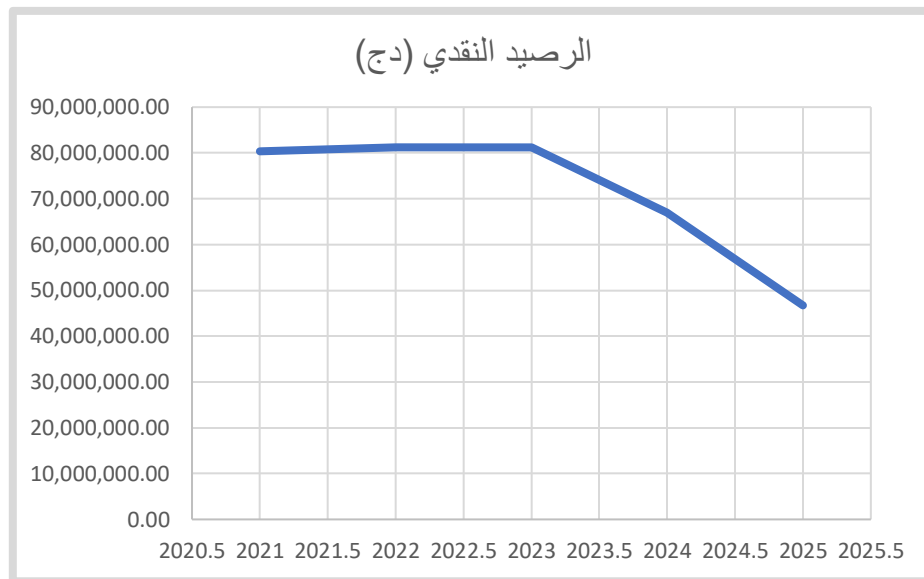
الجدول رقم (02): حساب نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة

السنة	الرصيد النقدي (دج)	الالتزامات قصيرة الأجل (دج)	نسبة الرصيد النقدي
-------	--------------------	-----------------------------	--------------------

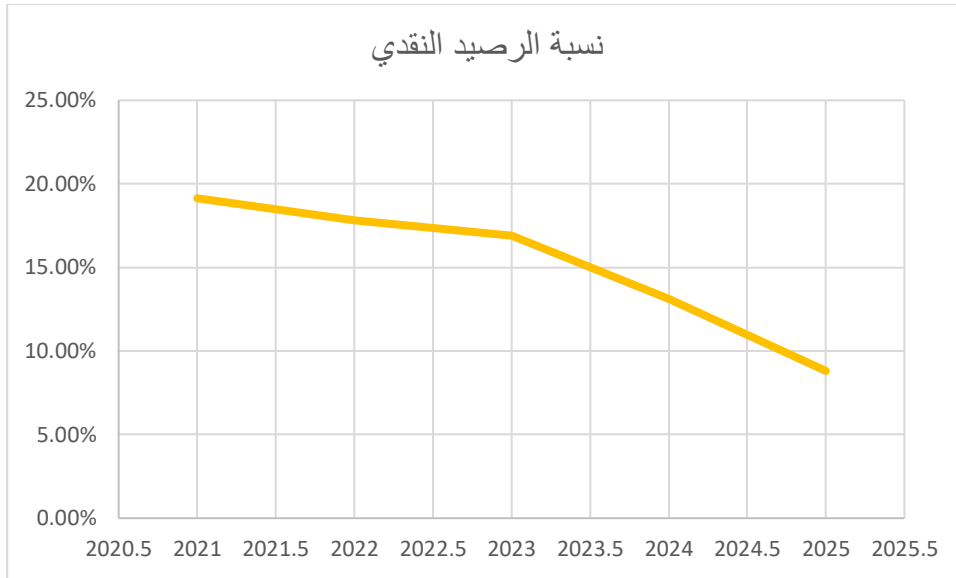
2021	80,414,513.7	420,000,000	19.14%
2022	81,183,229.83	455,000,000	17.84%
2023	81,217,792.14	480,000,000	16.92%
2024	66,896,886.76	510,000,000	13.11%
2025	46,719,113.9	530,000,000	8.81%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات وكالة القارة 301.

الشكل رقم (02): تطور الرصيد النقدي ونسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم (03): تطور نسبة الرصيد النقدي خلال فترة الدراسة.



يتضح أن نسبة الرصيد النقدي عرفت تراجعاً تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 19.10% سنة 2021 إلى 8.78% سنة 2025، وهو ما يعكس انخفاض قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل بالاعتماد على الأرصدة النقدية المتوفرة لديه. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل، من بينها التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، إضافة إلى ارتفاع حجم الالتزامات النقدية مقارنة بمستوى السيولة المتاحة داخل البنك. كما تأثرت البنوك خلال هذه الفترة بالتقلبات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، والتي أدت إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب على التمويل والسيولة، مما أثر بشكل مباشر على الوضعية النقدية للبنوك التجارية، بما فيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2- حساب نسبة التوظيف:

تعتبر نسبة التوظيف عن مدى استخدام البنك للودائع والموارد المالية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وتعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم العلاقة بين السيولة والربحية داخل البنوك.

ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

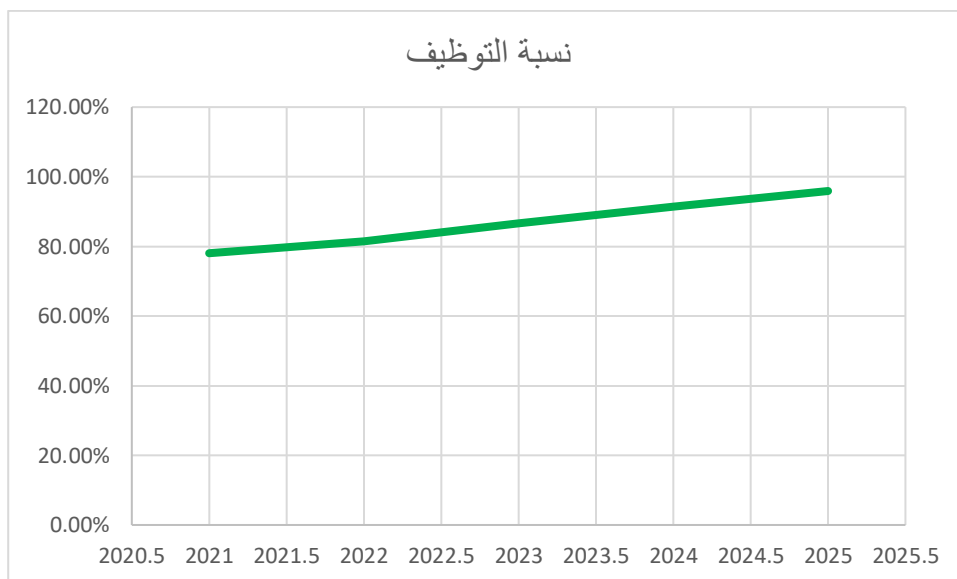
$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول رقم (03): حساب نسبة التوظيف خلال فترة الدراسة

السنة	إجمالي القروض (دج)	إجمالي الودائع (دج)	نسبة التوظيف
2021	320,000,000	410,000,000	%78.04
2022	350,000,000	430,000,000	%81.39
2023	390,000,000	450,000,000	%86.66
2024	430,000,000	470,000,000	%91.48
2025	470,000,000	490,000,000	%95.91

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الحساب.

الشكل رقم (04): تطور نسبة التوظيف خلال فترة الدراسة.



تشير النتائج إلى أن نسبة التوظيف عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 73.80% سنة 2021 إلى 91.26% سنة 2025، وهو ما يدل على توسع البنك في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الربحية. ويمكن ربط هذا الارتفاع بالظروف الاقتصادية التي أعقبت جائحة كورونا، حيث اتجهت البنوك إلى زيادة التمويلات الموجهة للمؤسسات والأفراد من أجل التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية ودعم الاستثمارات والنشاطات المختلفة. غير أن الارتفاع الكبير في نسبة التوظيف قد يؤثر سلباً على مستوى السيولة، لأن توظيف نسبة مرتفعة من الودائع في القروض يقلل من حجم الأرصدة النقدية الجاهزة لمواجهة السحوبات المفاجئة والالتزامات قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة داخل البنك.

المطلب الثاني: قياس مخاطر السيولة وتقييم إدارة المخاطر

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من المؤشرات التي تساعد في قياس مخاطر السيولة وتقييم مدى قدرة البنك على مواجهة الأزمات والالتزامات المفاجئة.

ونظراً لعدم توفر جميع المعطيات الخاصة ببعض المؤشرات الأخرى، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر خطر السيولة باعتباره من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الوضعية النقدية للبنك.

1- حساب مؤشر خطر السيولة:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته اعتماداً على الأرصدة النقدية المتوفرة لديه.

ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

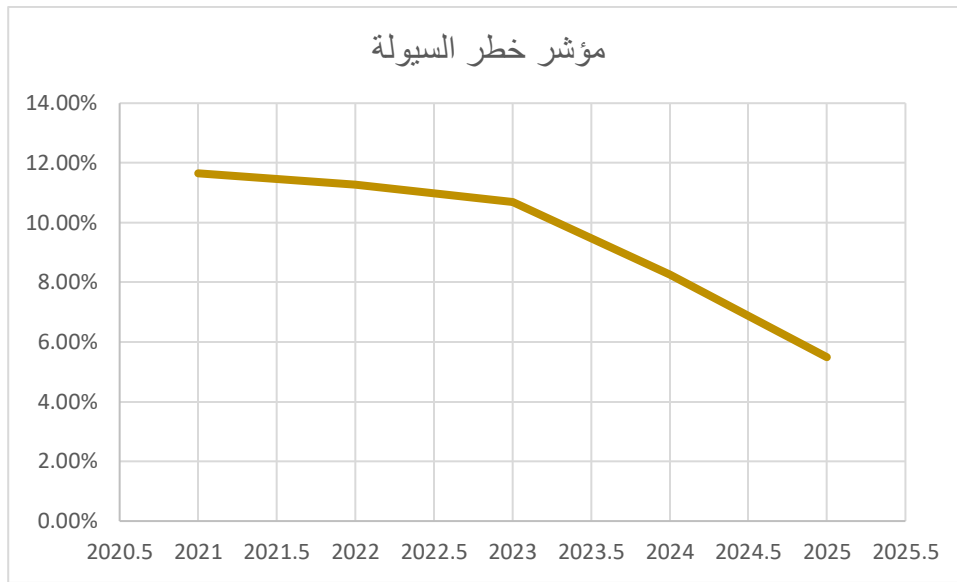
$$\text{مؤشر خطر السيولة} = \frac{\text{الرصيد النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

الجدول رقم (04): حساب مؤشر خطر السيولة

السنة	الرصيد النقدي	إجمالي الموجودات	مؤشر خطر السيولة
2021	80,414,513	690,000,000	11.65%
2022	81,183,229	720,000,000	11.27%
2023	81,217,792	760,000,000	10.68%
2024	66,896,886	810,000,000	8.25%
2025	46,719,113	850,000,000	5.49%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الحساب.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر خطر السيولة خلال فترة الدراسة.



يتضح من خلال النتائج أن مؤشر خطر السيولة عرف انخفاضا تدريجيا خلال فترة الدراسة، حيث تراجع من 12.97% سنة 2021 إلى 6.06% سنة 2025، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى مخاطر السيولة داخل البنك نتيجة انخفاض حجم الأرصدة النقدية مقارنة بإجمالي الموجودات. كما أن الظروف الاقتصادية والتقلبات المالية التي عرفت فترة ما بعد جائحة كورونا أثرت على النشاط المصرفي بصفة عامة، حيث عرفت الأسواق المالية حالة من عدم الاستقرار، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الضغوط على السيولة داخل البنوك. وقد أدى

ذلك إلى تراجع قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المفاجئة والظروف غير المتوقعة، خاصة مع استمرار ارتفاع نسبة التوظيف. وبالتالي فإن البنك مطالب بتعزيز سياسات إدارة السيولة والمحافظة على مستوى مناسب من الاحتياطات النقدية لضمان استقراره المالي وتقليل تعرضه للمخاطر المصرفية.

2- تقييم إدارة مخاطر السيولة داخل البنك

من خلال تحليل مؤشرات السيولة السابقة، يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301 يسعى إلى تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وذلك من خلال توظيف جزء معتبر من موارده المالية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، مع المحافظة في نفس الوقت على مستوى معين من الأرصدة النقدية لمواجهة الالتزامات اليومية وطلبات السحب الخاصة بالزبائن. غير أن نتائج الدراسة أظهرت وجود تراجع تدريجي في بعض مؤشرات السيولة خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تعرض البنك لضغوط مرتبطة بإدارة السيولة.

كما بينت النتائج أن نسبة الرصيد النقدي ومؤشر خطر السيولة عرفا انخفاضاً خلال سنوات الدراسة، في حين سجلت نسبة التوظيف ارتفاعاً مستمراً، الأمر الذي يدل على توسع البنك في النشاط الائتماني بهدف تحقيق الربحية. ورغم أن هذا التوسع يساهم في زيادة العوائد المالية للبنك، إلا أنه قد يؤثر سلباً على مستوى السيولة، خاصة في حالة ارتفاع طلبات السحب أو حدوث أزمات مالية مفاجئة.

وقد تأثرت البنوك التجارية خلال هذه الفترة بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، حيث شهدت الأسواق المالية والاقتصادية حالة من عدم الاستقرار، إلى جانب ارتفاع الضغوط على السيولة وتزايد الحاجة إلى التمويل. كما دفعت هذه الظروف البنوك إلى التوسع في منح القروض والتسهيلات لدعم المؤسسات الاقتصادية والأفراد المتضررين من الأزمة، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التوظيف وانخفاض مستوى السيولة المتاحة.

ورغم هذه الظروف، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاول التحكم في مخاطر السيولة من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية والتنظيمية التي تهدف إلى المحافظة على استقراره المالي وتقليل تعرضه للمخاطر المختلفة.

كما تبين أن البنك يعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على التحكم في مخاطر السيولة، والمتمثلة في:

- المتابعة اليومية لحركة السيولة داخل الوكالة.
- الاحتفاظ باحتياطات نقدية لمواجهة الحالات الطارئة.
- مراقبة عمليات السحب والإيداع بشكل مستمر.
- دراسة ملفات القروض قبل منح التمويل.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لتخفيف الضغط على السيولة النقدية.
- تطبيق الرقابة الداخلية على مختلف العمليات المصرفية.
- متابعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكل دوري.
- السهر على تحقيق التوازن بين حجم الودائع والقروض الممنوحة.

كما يعمل البنك على تحسين جودة خدماته المصرفية وتطوير أنظمته المعلوماتية، بهدف تسريع العمليات البنكية وتحسين عملية تسيير الموارد المالية، وهو ما يساهم في رفع كفاءة إدارة السيولة وتقليل احتمالات التعرض للأزمات المالية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن البنك استطاع نسبيا المحافظة على استقراره المالي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة والتقلبات التي عرفت فترة الدراسة، غير أن استمرار ارتفاع نسبة التوظيف مقابل تراجع بعض مؤشرات السيولة يدل على ضرورة تعزيز سياسات إدارة مخاطر السيولة، والعمل على تحسين مستوى الاحتياطات النقدية، بما يسمح للبنك بمواجهة التزاماته المالية وضمان استمرارية نشاطه المصرفي في مختلف الظروف الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم التطرق إلى دراسة واقع إدارة مخاطر السيولة داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة 301، وذلك عبر تقديم البنك محل الدراسة والتعرف على نشأته ومراحل تطوره وهيكله التنظيمي، بالإضافة إلى إبراز طبيعة نشاطه المصرفي والخدمات التي يقدمها لمختلف المتعاملين الاقتصاديين. كما تم التطرق إلى أهم المصالح الإدارية والفنية داخل الوكالة ودورها في ضمان حسن سير النشاط البنكي، إلى جانب عرض مختلف الإجراءات المعتمدة في إدارة المخاطر المصرفية، خاصة مخاطر السيولة والائتمان .

كما تم خلال هذا الفصل تحليل مجموعة من مؤشرات السيولة المعتمدة في تقييم الوضعية المالية للبنك، من خلال دراسة تطور نسبة الرصيد النقدي، ونسبة التوظيف، ومؤشر خطر السيولة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2021 إلى 2025. وقد أظهرت النتائج وجود تراجع تدريجي في بعض مؤشرات السيولة مقابل ارتفاع نسبة التوظيف، وهو ما يعكس توسع البنك في النشاط الائتماني وسعيه إلى تحقيق الربحية ودعم التمويل الاقتصادي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت جائحة كورونا. ورغم هذه التقلبات، فقد تبين أن البنك يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التي تساعده على التحكم في مخاطر السيولة، من خلال المتابعة اليومية للتدفقات النقدية، والاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة، ومراقبة عمليات السحب والإيداع، إضافة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية وتعزيز الرقابة الداخلية. وبناء على ذلك يمكن القول إن البنك استطاع نسبيا الحفاظ على توازنه المالي واستمرارية نشاطه، غير أن استمرار انخفاض بعض مؤشرات السيولة يفرض ضرورة تعزيز سياسات إدارة مخاطر السيولة وتحسين مستوى الاحتياطات النقدية بما يسمح بمواجهة مختلف الالتزامات والظروف الاقتصادية المستقبلية.

الخلاصة

الخاتمة:

تعد السيولة المصرفية من أهم العناصر التي تقوم عليها البنوك التجارية، باعتبارها تمثل الأساس الذي يضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، ويحافظ على ثقة العملاء والمتعاملين معها. كما أن إدارة مخاطر السيولة أصبحت من المواضيع الأساسية التي تحظى باهتمام كبير داخل المؤسسات المصرفية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، وما يصاحبها من أزمات وتقلبات قد تؤثر بشكل مباشر على استقرار النشاط البنكي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة المصرفية داخل البنوك التجارية، من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسيولة المصرفية، ومصادرها، واستخداماتها، إضافة إلى توضيح مفهوم إدارة مخاطر السيولة وأهم الأساليب والأدوات والمؤشرات المعتمدة في تقييمها. كما تم دعم الجانب النظري بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القارة 301، بهدف تحليل وضعية السيولة وتقييم مدى فعالية السياسات المعتمدة في إدارة مخاطرها خلال فترة الدراسة.

ومن خلال الدراسة النظرية، تبين أن السيولة المصرفية تمثل عنصرا ضروريا لاستمرار النشاط البنكي وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، كما أن ضعف إدارة السيولة قد يؤدي إلى تعرض البنك لمخاطر مالية تهدد استقراره وقدرته على مواجهة الالتزامات المختلفة. كما اتضح أن البنوك تعتمد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية التي تساعد على قياس مستوى السيولة والكشف عن درجة تعرضها للمخاطر.

أما من خلال الدراسة التطبيقية، فقد أظهرت نتائج تحليل مؤشرات السيولة وجود تراجع تدريجي في بعض المؤشرات خلال فترة الدراسة، خاصة نسبة الرصيد النقدي ومؤشر خطر السيولة، مقابل ارتفاع نسبة التوظيف، وهو ما يدل على توسع البنك في النشاط الائتماني بهدف تحقيق الربحية. كما تبين أن الظروف الاقتصادية

والتقلبات الناتجة عن جائحة كورونا كان لها تأثير واضح على النشاط المصرفي ومستوى السيولة داخل البنك، نتيجة ارتفاع الضغوط المالية وزيادة الحاجة إلى التمويل.

ورغم هذه الظروف، فقد أظهرت الدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في مخاطر السيولة، من خلال المتابعة المستمرة للتدفقات النقدية، والاحتفاظ باحتياطات مالية، وتطبيق الرقابة الداخلية، إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحسين أساليب التسيير المالي والإداري.

وعليه، يمكن القول إن البنك استطاع نسبيا المحافظة على استقراره المالي خلال فترة الدراسة، غير أن استمرار ارتفاع نسبة التوظيف مقابل تراجع بعض مؤشرات السيولة يستوجب تعزيز سياسات إدارة مخاطر السيولة، والعمل على تحسين مستوى الاحتياطات النقدية، بما يسمح للبنك بمواجهة مختلف الالتزامات والظروف الاقتصادية غير المتوقعة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:

- ✓ ضرورة تعزيز أنظمة إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك التجارية.
- ✓ تحسين عملية التوازن بين السيولة والربحية.
- ✓ دعم الاحتياطات النقدية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.
- ✓ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية والمتابعة الدورية للتدفقات النقدية.
- ✓ توسيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لتقليل الضغط على السيولة النقدية.
- ✓ الاعتماد على التخطيط المالي والاستشراف المستقبلي لمواجهة التقلبات الاقتصادية.

وفي الأخير، يبقى موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث، نظرا لارتباطه المباشر باستقرار البنوك والاقتصاد الوطني بشكل عام.

آفاق البحث:

في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية التي قد تساهم في تعميق دراسة موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يعرفها القطاع البنكي، ومن بين هذه الآفاق ما يلي:

- دراسة أثر التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية على إدارة مخاطر السيولة داخل البنوك التجارية .
- التوسع في دراسة العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والربحية المصرفية داخل البنوك الجزائرية.
- دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية على مستوى السيولة المصرفية واستقرار البنوك.
- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في مجال إدارة مخاطر السيولة.
- دراسة دور البنك المركزي في دعم سياسات إدارة السيولة داخل البنوك التجارية.
- التطرق إلى أثر تطبيق مقررات لجنة بازل على إدارة مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- دراسة العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان داخل المؤسسات المصرفية.
- تحليل دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المخاطر المصرفية مستقبلا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة، الأولى، 2011.
2. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
3. عبد الغفار حنفي، غدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
4. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر.
5. عصام احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية: النظام المصرفي، نظرية التمويل الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2013.
6. سيد الهواري، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة عين شمس، 2001-2002.
7. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. سمير خطيب، قياس إدارة المخاطر البنكية - منهج علمي وتطبيقي عملي، ط1، المنأة الناشر للمعارف، مصر، 2005.
10. محروس حسن، إدارة المنشأة المالية: البنوك التجارية، ج1، د.د.ن، د.س.ن.
11. رضا صاحب أبو حامد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
12. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار النشر، عمان، ط3، 2006.
13. سوزان سمير ذيب، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14. خالد الأمين عبدالله، إدارة البنوك في النظري والتطبيق، المنصورة، مكتبة الحياء، 1983.
15. ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية-جتمعة البحث- المجلد 37، ع 9، 2015.
16. يوسف عبدالله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.
17. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
18. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

المجلات:

1. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ع 36، 2013.

مذكرات وأطروحات:

1. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.
2. عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، إدارة السيولة المصرفية أثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2005.
3. نعمان محصول، تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2007.

4. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
5. نصر رمضان أحلاسة، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
6. بن مبروك نور، حمري أماني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2023/2022.
7. ابتسام رايس، إدارة السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.
8. سعيدة قردوح، سمية بومزايد، إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية – دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية ABC بنك الأردن خلال الفترة 2010-2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2020.
9. زرقة أوهار المالية ناجر، واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مليانة 269، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص: تسويق خدمات، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018/2017.

مراجع أجنبية:

- Hennie van Greuning ,Sonja Brajovic Bratanovic, Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier, Traduction de Marc Rozenbaum, Première Édition, Edition ESKA, Paris, 2003.
- Basel Committee on Banking Supervision, *Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools*, Bank for International Settlements (BIS), Basel, January 2013, pp. 1-15.
- Basel Committee on Banking Supervision, *Basel III: The Net Stable Funding Ratio*, Bank for International Settlements (BIS), Basel, October 2014, pp. 1-12.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique

جامعة غرداية



Université de Ghardaïa

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et
sciences de Gestion

Département Sciences économiques

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

غرداية يوم: 24./06./2026

شهادة تصحيح مذكرة

يشهد الأستاذ (ة) : بن ساحة علي بصفته مشرفا

بأن الطالب(ة):

الإسم واللقب (طالب 01): لكعص الهام رقم التسجيل: 39466205

الإسم واللقب (طالب 02): العيدي وفاء رقم التسجيل: 39467514

المستوى الدراسي: .الثالثة ليسانس التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تاريخ المناقشة: 01 جوان 2026

عنوان المذكرة: إدارة مخاطر السيولة المصرفية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارة
الفرع 301-بشهادة بأن أن الطالب (الطالبة): المذكورين أعلاه قد إلتزم (إ) بجميع الملاحظات وقام (إ) برفع التحفظات المقدمة له
(ما) من طرف لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

رئيس القسم

إمضاء الأستاذ المكلف(ة): بمتابعة التصحيح

أ.د/ علي بن ساحة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - القطب الجامعي رقم 01، جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر

https://fecg.univ-ghardaia.dz

الموقع الإلكتروني للكلية:

+213 (0) 29 25 81 00 /

تف / الفاكس: +213 (0) 29 25 81 21

sciences.economiques@univ-ghardaia.dz

إيميل قسم العلوم الاقتصادية:

fecg@univ-ghardaia.dz

